جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

الشعبة: عـــــلوم التـــــسيير

التخصـــص : تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الطالب: بن ناصف حمزة

دور وكالات دعم و تمويل الاستثمار في إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

"دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة من 2005 – 2014 "

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/06/05

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة/ سلامي منى .....(أستاذة محاضرة/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ/ بوختالة سمير .....(أستاذ مساعد/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة/ محسن عواطف .....(أستاذة مساعدة/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير، علوم تجارية

الشعبة: عـــــلوم التـــــسيير

التخصـــص : تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الطالب: بن ناصف حمزة

دور وكالات دعم و تمويل الاستثمار في إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

"دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة من 2005 – 2014 "

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2015/06/05

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة/ سلامي منى .....(أستاذة محاضرة/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الأستاذ/ بوختالة سمير .....(أستاذ مساعد/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الأستاذة/ محسن عواطف .....(أستاذة مساعدة/ جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2015/2014

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما في الوجود والدي العزيزين أسأل الله أن يحفضهما و يرحمهما كما ربياني صغيرا .

إلى زوجتي الغالية و ابنتي ياسمـــــــــــــــــــــــــــــيـــــــــــــــــــــــــــــن

إلى أخوتي

إلى جميع أفراد العائلة و الأصدقاء.

حمزة...

شكر و عرفان

نشكر الله و نحمده على نعمه و على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر و التقدير إلى كل من:

الأستاذ بوختالة سمير على قبوله الإشراف على هذا العمل و على النصائح القيمة و التوجيهات التي قدمها.

الصديق بعيليش نور الدين على المساعدات التي قدمها

عمال الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة

كل من ساعدني في انجاز هذا العمل.

حمزة...

الملخص:

بهدف دعم و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، تم استحداث عدة أجهزة و وكالات تدعم إنشاء هذه المؤسسات، و تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور هذه الوكالات في تنمية هذا القطاع.

كما حاولنا من خلال هذا العمل تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال الإحصائيات المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي لورقلة فيما يتعلق التمويل، تكوين المستفيدين و مرافقتهم و تسديد القروض الممنوحة، و خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من الانجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الناحية الكمية إلا أن أنها تعاني من كثير من النقائص والصعوبات خاصة فيما يتعلق بمعالجة الملفات و تسديد القروض الممنوحة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات صغيرة و متوسطة، وكالات الدعم، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

Résumé :

Dans le but de développer et soutenir la création des PME les autorités algériennes ont mis en place plusieurs dispositifs d'appui. Cette étude vise d'un coté a montré les différents moyens qui permettent d'aider les PME et de l'autre coté le rôle que peut jouer les agences de soutient étatiques dans le développement de cette dernière.

Par ailleurs, nous avons essayé d'évaluer le dispositif de l'ANGEM en analysant les statistiques relatives à l'activité de l'Antenne Régionale de Ouargla en matière de financement, accompagnement et de remboursement. Et cette étude a conclu que malgré les réalisations de l'ANGEM sur le plan quantitatif, cette dernière souffre de plusieurs lacunes, en particulier, en matière de traitement des dossiers et de remboursement des prêts octroyés.

Mots clefs : PME, Agences de soutien, ANGEM.

قائمة المحتويات

الإهداء	I
شكر و عرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	
المبحث الأول: الأدبيات النظرية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	03
المطلب الأول: مفاهيم عامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها.	03
المطلب الثاني: بعض هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	10
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.	15
المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة.	16
المطلب الثاني: التعليق على الدراسات السابقة.	19
الفصل الثاني: دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة.	
المبحث الأول: الطريقة و الأدوات.	24
المطلب الأول: **بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.**	24
المطلب الثاني: **أدوات الدراسة.**	29
المبحث الثاني: مناقشة و تحليل نتائج الدراسة	30
المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة.	30
المطلب الثاني: مناقشة و تحليل النتائج	38
الخاتمة	45
قائمة المراجع	49

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	الجدول رقم: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري	06
(2-1)	دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الاقتصاديات المتقدمة	07
(3-1)	غدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002- 2014)	12
(4-1)	تطور غدد المشاريع من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 2007 إلى 2013.	13
(5-1)	غدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط.	14
(6-1)	غدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط من 2004 إلى غاية 2013/06/31.	15
(1-2)	**عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل و التمويل**	31
(2-2)	وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل المخصص بشراء مواد أولية	32
(3-2)	وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل الثلاثي	32
(4-2)	تطور عدد الملفات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة	33
(5-2)	معدل التطور بالنسب لعدد الملفات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة	34
(6-2)	عدد القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط	34
(7-2)	عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط	35
(8-2)	عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المالية حسب السنوات	36
(9-2)	عدد المستفيدين من برنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة	36
(10-2)	وضعية التحصيل المتجمعة بالنسبة موقفة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية في 2014/12/31	37
(11-2)	وضعية التحصيل المتجمعة بالنسبة للتمويل الثلاثي موقفة في 2014/12/31	38

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	26

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
02	مراحل التمويل الموجه لشراء المواد الأولية
03	مراحل التمويل الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي).
04	تطور عدد الملفات الممولة من 2005 إلى 2014.
05	تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة اطار برنامج الوكالة من 2005 إلى 2014.
06	نموذج عن دراسة تقنية–اقتصادية.

مقـــدمة

أ- توطئة:

إن تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها، من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، و لذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

و من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويره، قامت السلطات الجزائربة بجملة من الإصلاحات و استحداث ترسانة من القوانين و الهياكل و الآليات التي تدعم و تشجع الاستثمار في هذا القطاع. فكانت الجزائر الدولة العربية الأولى التي تنشئ وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطـــة، وقد سطرت هذه الوزارة و طبقت إستراتيجية تهدف إلى تحسين و تطوير البيئة الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتـــوسطة في الجزائر.

وفي إطار هذه الإصلاحات الهادفة إلى دعم و تطوير هذا القطاع تم استحداث عدة وكالات و هياكل متخصصة في تمويل و مرافقة حاملي المشاريع في جميع المراحل بهدف محاربة الفقر و البطالة من جهة و من جهة أخرى خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات، ونذكر منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)، صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، والصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC)، فضلا عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي سنتناولها كحالة للدراسة في الجانب التطبيقي من هذا العمل.

ب- طرح الإشكالية:

تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذا البحث على النحو التالي: " **إلى أي مدى يمكن أن تساهم وكالات دعم و تمويل المشاريع، في إنشاء و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟**

و لنتمكن من الإحاطة بكل جوانب موضوع البحث ارتأينا تقسيم التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية يكمن صياغتها كما يلي :

1- ما هي الأجهزة و الهياكل التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

2- ما هي أهم العراقيل و التحديات التي تواجهها وكالات الدعم في الجزائر؟

3- ما هو الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كداعم لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

ت- فرضيات البحث

قصد دراسة و تحليل هذا الموضوع و محاولة الإجابة على الإشكالية سنعتمد على الفرضيات الأساسية الآتية :

- ✓ يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الآليات والإجراءات التحفيزية التي تساعد على تطوير هذا القطاع.
- ✓ طبيعة نشاط هذه الوكالات تجعلها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات.
- ✓ لم تستطع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحقيق أهدافها فيما يتعلق بمحاربة البطالة و تدعيم الاقتصاد الوطني بخلق مؤسسات مصغرة منتجة.

ث- أهمية الموضوع :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول و كذا الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات العمومية في دعم هذا القطاع عن طريق وكالات دعم الاستثمار في هذا القطاع.

ج- أهداف الدراسة :

- التعرف على الخدمات و المزايا التي توفرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- الوقوف على العراقيل التي تحد من مساهمة وكالات الدعم الحكومية وبالخصوص الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

ح- منهجية البحث:

بهدف الإجابة على التساؤل المطروح في إشكالية البحث، سنعتمد في بادئ الأمر على "المنهج الوصفي" عند عرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، و من ثم سنحاول إسقاط الجزء النظري من دراستنا هذه، على الفصل التطبيقي، معتمدين في ذلك على "منهج دراسة حالة " و هذا بعرض المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي بورقلة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحليل المعطيات و النتائج و مناقشتها.

خ- حدود الدراسة:

سيتم من خلال هذا البحث في الجانب التطبيقي دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بوقلة الذي يظم ولايات: ورقلة، غرداية، تمنراست و اليزي.

أما فيما يتعلق بالحدود الزمنية فستتم دراسة الأرقام المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي خلال الفترة من 2005 إلى غاية 2014.

د- مرجعية الدراسة:

تمثلت مصادر البيانات المستخدمة في هذه الدراسة فيما:

- ✓ المسح المكتبي لمختلف المراجع العربية و الأجنبية كذا الدراسات و الأبحاث السابقة.
- ✓ شبكة الانترنت و المجلات و المقالات المتخصصة التي لها علاقة بموضوع البحث.
- ✓ بعض الوثائق الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تحصلنا عليها من الفرع الجهوي و الوكالة الولائية بورقلة.
- ✓ المقابلات الرسمية والغير رسمية لغرض تجميع البيانات والمعلومات.

ذ- صعوبات البحث

تتلخص أهم الصعوبات التي واجهناها لإنجاز هذا العمل فيما يلي:

- ✓ قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث.
- ✓ أردنا في بداية الأمر إجراء دراسة مقارنة بين الوكالات الثلاث ANSEJ، ANGEM وCNAC بولاية ورقلة لكن نظرا لعدم قدرتنا على الحصول على المعلومات المتعلقة بنشاط الوكالات الثلاث نظرا لاستحالة إجراء تربص بثلاث مؤسسات مختلفة و هذا راجع لتعقيد الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتربص سواء بالنسبة للجامعة أو المؤسسات المستقبلة.

ر- خطة و هيكل البحث :

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذا العمل إلى فصلين، حيث تضمن الفصل الأول مبحثين عالج الأول أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذا أهم الأجهزة الداعمة لهذا القطاع بالجزائر، بينما تطرقنا في المبحث الثاني للدراسات السابقة التي عالجت موضوع بحثنا.

بينما الفصل الثاني خصص لدراسة حالة متعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتضمن هو الأخر مبحثين، حيث قمنا في الأول بتقديم بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله تحليل و مناقشة الإحصائيات المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية و التطبيقية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دورا محوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول، و نظرا للخصوصيات المتعلقة بها فإنها تواجه صعوبات عديدة، و خاصة فيما يتعلق بحصولها على التمويل اللازم، يجعل من دعم السلطات العمومية لهذه الأخيرة ضرورة ملحة.

وسنحاول في هذا الفصل أن نستعرض في مرحلة أولى أهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها كما سنحاول التطرق بإيجاز لأهم الأجهزة التي وضعتها السلطات الجزائرية لدعم هذا القطاع، و بعدها سنتطرق إلى بعض الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من التساؤلات التي تحوم حول هذا القطاع، فمنها ما هو متعلق بتعريفها و بخصائصها ، ومنها ما يتعلق بالسياسات و الآليات التي يتعين اختيارها من أجل النهوض بهذه المنظومة المؤسساتية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل دعمها.

إن اختلاف البلدان و طبيعة و أحجام اقتصادياتها يؤدي بطبيعة الحال إلى الاختلاف في المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في ما يلي سنتطرق لأهم هذه المفاهيم و كذلك سبل دعم هذا القطاع.

1- مفاهيم عامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

من المؤكد أنه لا يوجد إجماع حول تعريف موحد يحدد ماهية المؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة ، و هذا راجع لاختلاف المعايير المعتمدة في مختلف التعاريف، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد من ولاية جورجيا بالولايات المتحد ة الأمريكية بأن هناك أكثر من 55 تعريفا للمشاريع الصغيرة و المتوسطة و هذا في 75 دولة.[1]

أ- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- ✓ **المعايير النوعية:** وهي تلك المؤشرات و الخصائص التي من خلالها يتم تصنيف المؤسسة إما صغيرة أو متوسطة أو كبير و ومن أهمها نذكر:[2]

- الحصة السوقية: عادة ما تحتل المؤسسات الصغيرة حصة سوقية محدودة لا تمكنها من التأثير على أسعار المنتجات التي تقدمها.

- استقلالية المشروع : يتمتع غالبا صاحب المؤسسة الصغيرة باستقلالية كاملة في إدارة شؤون مؤسسته، و ليس عليه الرجوع لجهة أخرى لاتخاذ القرارات.

---

[1] ليث عبد الله القهري و بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الجامد للنشر، عمان، 2012، ص15

[2] ليث عبد الله القهري و بلال محمود الوادي، المرجع السابق، ص18

- شمولية الإدارة: أي أن صاحب المؤسسة يمارس أو يشارك في جميع الأعمال الإدارية حيث لا يوجد تفويض للسلطات.

✓ **المعايير الكمية:** و هي المعايير الأكثر استعمالا لسهولة تطبيقها على الواقع نذكر منها:

- رقم الأعمال: يستعمل لقياس مستوى نشاط المؤسسة و قدرتها التنافسية، و مما يؤخذ على هذا المعيار هو أن ارتفاع رقم أعمال المؤسسة قد يكون راجعا لارتفاع الأسعار في السوق و ليس لارتفاع عدد الوحدات المباعة أي أنه لا يكون للمؤسسة تأثير في ذلك. [1]

- حجم العمالة: و يعتبر من المعايير الأكثر استعمالا نظرا لبساطة استخدامه و لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة به.

- رأس المال: و هو من أهم المعايير و أكثرها شيوعا، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر فيها حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة ، و درجة النمو الاقتصادي و غيرها. [2]

يعتبر رأس المال المستخدم بالمنشأة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة ،.

- الجمع بين العمالة و رأس المال: الجمع بين هذين المعيارين يحد من أوجه القصور التي تؤخذ على المعيارين السابقين التي يرى البعض أنهما غير كافيين إذا أخذ كل معيار على حدا.

ب- تعريف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة:

نظرا للتباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات المصغرة، الصغيرة و المتوسطة، سنتطرق فيما يلي لمجموعة من التعاريف حسب بعض الدول و الهيآت.

فقد ذهبت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED) إلى أن" المشروع يعتبر صغيرًا عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط الآتية[3]:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين .وأن يدير المشروع المالكين أو بعضهم.
- يتم تمويل رأس المال للمشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين.

[1] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013 ص15

[2] برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 2006، جامعة الشلف، ص 2.

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 2006، جامعة الشلف، ص 2.

- العمل في منطقة محلية فيكون العمال والمالكين من مجتمع واحد.
- أن يكون حجم المشروع صغير نسبيًا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له."

أما المجمع الأوروبي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد ميزت بين المؤسسات بالتركيز على عيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية. فتعد مؤسسة فردية تلك التي لا تشغل أي عامل أجير، أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم من عامل إلى 09 عمال أجراء، في حين أن المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توظف من 10 عمال إلى 49 عامل أجير، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 و249 عامل.[1]

ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلي معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال، والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 و 50 عامل، أما التي تشغل من 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة.[2]

أما المشرع الجزائري فقد استند على ثلاثة معايير في تعريفها و هي عدد العمال، رقم الأعمال و الحصيلة السنوية. فالمؤسسة المصغرة هي التي تشغل من 01 إلى 09 عمال و تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، و تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل و لا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينار. أما المؤسسات المتوسطة فهي التي تشغل بين 50 و 250 عامل و يكون رقم أعمالها بين 200 مليون دينار و ملياري دينار و حصيلتها السنوية ما بين 100 و 500 مليون دينار.[3] ويمكن تلخيص تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري في الجدول التالي:

[1] .صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 03، 2004 ص 24

[2] مشري محمد الناصر، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، 2011، ص 7

[3] المواد 5، 6 و7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،قانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 الصار بالجريدة الرسمية عدد 77 المنشورة في 2001/12/15.

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المشرع الجزائري

المعيار / نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الحصيلة السوية
المؤسسة المصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دينار	أقل من 10 مليون دينار
المؤسسة الصغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
المؤسسة المتوسطة	من 50 إلى 250	200 مليون إلى 02 مليار دينار	100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المواد 5، 6 و7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مما سبق يتضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتسم بمحدودية قدراتها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة من النواحي التالية:

- حجم العمالة.
- حجم رأس المال المستثمر.
- رقم الأعمال، الحصيلة السنوية.
- استقلالية الإدارة و التسيير.

1-2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حلقة مهمة في سلسلة تطوير اقتصاديات الدول و تكمن أهميتها في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية و مساهمتها في تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية. و الأرقام المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة تبرز الأهمية الإستراتجية التي تمثلها . و الجدول التالي يلخص أهمية و حجم مشاركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة:

الجدول رقم (1-2): دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض الاقتصاديات المتقدمة

الدولة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	نسبة العمالة الموظفة	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي
الولايات المتحدة الأمريكية	% 99,7	% 53,7	% 48
ألمانيا	% 99,7	% 65,7	% 34,9
بريطانيا	% 99,9	% 67,2	% 30
فرنسا	% 99,9	% 69	% 61,8
ايطاليا	% 99,7	% 49	% 40,5
اليابان	% 99,9	% 73,8	% 27,1

المصدر: صالحي صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 03، 2004، ص 25

و يمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في النقاط التالية:[1]

- تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص، و بالتالي فان دعمها يعتبر تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، و كذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الاقتصاد الوطني، لأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنشط في قطاعات مختلفة.
- يعتبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة و المتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الأفراد و اعادة ضخها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمارات.
- تعد آلية فعالة في إنتاج و توفير سلع و خدمات منخفضة السعر لفائدة المواطنين ذوي الدخول المنخفضة. كما إنه بإمكانها إنتاج سلع لا تنتجها المؤسسات الكبيرة لاعتبارات متعلقة بالحجم. و تملك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على تلبية حاجيات المستهلكين و هذا لتفاعلها المباشر معهم.
- لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، فقد أشاد تقرير صدر عن منظمة الأونكاد بعد دراسة ميدانية لسبع دول أسيوية، بالدور الذي يلعبه هذا القطاع، اذ ساهم في

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الاسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، أبوظبي، 2009، ص 14

رفع حصتها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأكثر من 10 % حيث ساهمت في استقطاب المستثمرين و هذا بالدخول في مشروعات مع شركاء أجانب مما يتيح الاستفادة من التكنلوجيا الحديثة و توسيع القاعدة الإنتاجية.

- تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل و رفع معدلات الدخل الفردي و إحداث التوازن الجهوي.

2- أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يمثلها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من جهة، و من جهة أخرى كثرة المعوقات و العجز الذي تعاني منه هذه المؤسسات. كان لابد للحكومات من توفير برامج و آليات تدعم هذا القطاع على جميع الأصعدة. و حتى تحقق هذه الآليات و البرامج أهدافها يجب أن تتمحور حول ثلاث محاور أساسية، و هي: [1]

- وضع إطار قانوني و امتيازات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع آليات تسهل عملية التمويل.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-1- وضع إطار قانوني و امتيازات تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن النواة الأساسية لأي سياسة تهدف إلى دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي وجود إطار قانوني ينظم نشاطها. حيث أن الأطر التشريعية تسد الفراغات القانونية و تبن حقوق و واجبات هذه المؤسسات. و يجب أن تكون مراسيم القوانين التي تنظم هذا القطاع مسهلة و تتلاءم مع طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة فيما يتعلق بالقوانين التجارية و الضرائب والعمل و تلك المتعلقة بالتأسيس و الإفلاس و العجز عن السداد...الخ.

كما أنه يجب على الدولة أن تمنح امتيازات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أن لا تخضعها لنفس الأعباء التي تخضع لها المؤسسات الكبيرة، خاصة تلك الأعباء المتعلقة بالجانب الضريبي و الرسوم الجمركية و

[1] Olivier TORRES, les PME, Flammarion, Paris, 1999, p28

كذلك الأعباء المرتبطة بالعمالة و التأمين. إذ إن تراكم هذه الأعباء يؤثر على نشاط هذه المؤسسات و لا يشجع على الاستثمار في هذا القطاع.[1]

2-2- وضع آليات تسهل عملية التمويل: و هذا بتكييف النظام المصرفي ليلاءم خصوصيات للمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة وكذلك بخلق مؤسسات و صناديق اقتراض حكومية متخصصة.

أ- تكييف النظام المصرفي: يتكون النظام المصرفي من مجموعة من البنوك و المؤسسات المالية الشبه مصرفية يشرف عليها و يراقبها البنك المركزي، ضمن إطار قانوني ينضم نشاطها. تقوم هذه المؤسسات المصرفية بتجميع مدخرات الأفراد لإعادة توجيهها للراغبين في الحصول على قروض.[2]

وحتى تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لابد من تكييف النظام المصرفي بما يتماشى مع خصوصيات هذه المؤسسات، إذ يجب على السياسات التمويلية أن تراعي القصور الذي تعاني منه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من عدة نواحي وخاصة فيما يتعلق بالضمانات. كما أن على البنوك التقليل من الإجراءات الإدارية المعقدة و مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض.

ب- مؤسسات و صناديق الاقتراض الحكومية المتخصصة: لجأت كثير من الدول في العالم إلى استحداث مؤسسات اقتراضية متخصصة لتمويل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. كرد فعل على الضمانات التقليدية التي تشترطها البنوك التجارية و نسب الفائدة المرتفعة التي تفرضها. فجاءت هذه المؤسسات لتمنح التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل و بنسب فائدة مخفضة أو منعدمة في بعض الأحيان.

و ما يعاب على هذه الصناديق هو أن تدخل الدولة في أي مؤسسة اقتراضية يؤدي إلى خلق فكرة لدى المقترضين بأن الدولة هي التي تعمل على دعم و تقديم القروض من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض و استخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقا عند الحصول عليها. و كثيرا ما يتعامل المقترض مع القرض على أنه معونة أو دعم من الدولة ليس من الضروري تسديده.[3] وبالتالي

---

[1] قشيدة صورایة، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ، 2012، ص 34.

[2] BERAH Kafia et BOUKRIF Moussa, La problématique de la création des entreprises : une application sur les PME algériennes, Présenté au Conférence internationale sur l'économie et gestion des réseaux, Agadir-Maroc, 2013, P07.

[3] ليث عبد الله القهري و بلال محمود الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

فان أكبر تحد يواجه صناديق الاقتراض المتخصصة هو القدرة على استرجاع القروض التي تمنحها، عكس البنوك التجارية التي تملك ضمانات تجنبها مخاطر المجازفة في منح القروض.

2-3- مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

على عكس المؤسسات الكبيرة فان المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة لا تملك الإمكانيات التي تسمح لها باللجوء للمؤسسات المتخصصة في الاستشارة التي ترافق نشاطها، كما أن مواردها البشرية تعاني من نقص التأهيل في غالب الأحيان. ومن هنا كان واجبا على السلطات وضع آليات و برامج لمرافقة المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في نشاطها، وهدا لمساعدتها في تجاوز العقبات التي تعترض طريقها و الرفع من قدراتها التنافسية. [1]

وقد عرف أندري لوتاوسكي "André LETOWSKI" و هو مسؤول الدراسات في وكالة انشاء المؤسسات الفرنسية "APCE" المرافقة على أنها تجنيد للهياكل و الاتصالات و الوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة التي تعترض المؤسسة، و محاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المنشئ. ومهنة المرافقة تتعلق باتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل، هي :[2]

- استقبال الأفراد الدين يرغبون في إنشاء مؤسسات.
- تقديم خدمات تتناسب وشخصية كل فرد.
- متابعة المؤسسة لفترة عموما تكون طويلة.

المطلب الثاني: بعض هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

بهدف ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت السلطات الجزائرية، باستحداث عدت أجهزت تهدف إلى تشجيع الشباب و صغار المستثمرين على التوجه نحو هذا القطب الاستثماري، و سنقوم فيما يلي بعرض موجز لأهم هذه الهياكل.

---

[1] Jean-Pierre, DEBOURSE, L'Accompagnement managérial et industriel de la PME, Harmattan 2000, p25

[2] كمال زيتوني و كريم جايز ،المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، الملتقى الدولي حـول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " ،جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011، ص 3.

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

1-1- نبذة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI)، وبموجب قانون الاستثمار لسنة 2001 تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والهادفة إلى:[1]

- تشجيع وتطوير الاستثمارات في مختلف القطاعات من خلال الخدمات التي تقدمها، مع منح مزايا ضريبة معتبرة لها، وهذا كله من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة.

- تحقيق وتبسيط إجراءات تأسيس المؤسسات والمشاريع.

كما تمنح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مجموعة من التحفيزات تتمثل في:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للاستثمارات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- الإعفاء من الرسم على نقل الملكية للأصول العقارية التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.

- التكفل بتكاليف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية بالنسبة للمناطق الخاصة.

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني لمدة تتراوح من 03 إلى 10 سنوات من انطلاق المشروع حسب المناطق و حجم المشروع.

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تم الاطلاع يوم 2015/03/13

2-2- حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

الجدول رقم (1-3): عدد المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2002- 2014)

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل المستحدثة
الزراعة	735	% 1,38	43 250
بناء و أشغال عمومية	10 124	% 19,03	219 795
الصناعة	6 607	% 12,42	271 385
الصحة	620	% 1,17	14 368
النقل	29 145	% 54,78	147 215
السياحة	489	% 0,92	43 871
الخدمات	5 481	% 10,30	93 995
المجموع	**53 201**	**% 100,00**	**833 879**

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz تم الاطلاع بتاريخ 2014/05/18

يبين الجدول (1-3) أن عدد الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة من 2002 إلى 2014 بلغ 53 201 استثمار و أن هذه الاستثمارات ساهمت في استحداث 833 879 منصب شغل، كما يظهر أن قطاع النقل حظي بالنسبة الأكبر و المقدرة بـــ 55 % يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 19 %، الصناعة بـــ 12 % و الخدمات بـــ 10 %، أما القطاعات الأخرى فقد حظيت بنسب تقارب 01 %.

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

2-1- نبذة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المشروع وهي موجهة للشباب

البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 35 سنة.[1] و توفر الوكالة صيغتين من التمويل يستفيد منها الو هما:

– **تمويل ثلاثي:** لإنشاء مؤسسة مصغرة (1% مساهمة شخصية، 29% قرض بدون فوائد، 70% قرض بنكي)ـــ

– **تمويل ثنائي:** لإنشاء مؤسسة مصغرة (71 % مساهمة شخصية، 29 % قرض بدون فوائد).

2-2- حصيلة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

الجدول رقم (1-4): تطور عدد المشاريع من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من 2007 إلى 2013.

السنوات	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
الحصيلة الى غاية 2007/12/31	86 380	243 308
2008	10 634	31 418
2009	20 848	57 812
2010	22 641	60 132
2011	42 832	92 682
2012	65 812	129 203
2013	43 039	96 233
المجموع	**292 186**	**710 788**

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz تم الاطلاع بتاريخ 2014/05/18

يظهر الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهمت الى غاية نهاية سنة 2013 في إنشاء 292 186 مؤسسة مصغرة ساهمت في خلق 710 788 منصب شغل، و الجدول الموالي يظهر توزيع هذه المؤسسات حسب قطاعات النشاط.

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz تم الاطلاع يوم 2015/03/13.

الجدول رقم (1-5): عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حسب قطاعات النشاط من بداية النشاط إلى غاية 2013/06/31 .

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة
الزراعة و الصيد البحري	33 787	% 11,56
الصناعات الحرفية	35 877	% 12,28
بناء و أشغال عمومية	22 212	% 7,60
الصناعة	19 559	% 6,69
الخدمات	180 751	% 61,86
المجموع	292 186	% 100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz تم الاطلاع بتاريخ 2014/05/18

نلاحظ من خلال الجدول (1-5) أن قطاع الخدمات يحظى بالاهتمام الأكبر من طرف الشباب المستثمر اذ حظي بنسبة 62 % من مجموع المشاريع الممولة من طرف الوكالة، بينما حظيت قطاعات صناعات حرفية، الزراعة و الصيد البحري، بناء و أشغال عمومية و الصناعة على التولي بالنسب التالية 12,28 %، 11,56 %، 7,60 % و 6,69 %.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

3-1- نبذة عن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

أنشأ سنة 1994 وله علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب نتيجة لحل العديد من المؤسسات العمومية في تلك الفترة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، في إطار برنامج محاربة البطالة و الإقصاء الإجتماعي، وفي سنة 2004 أنيط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النّشاطات للذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة، و في أواخر شهر جوان 2010 إثر تقويم مساره، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا إلى تطوير و تحويل ثقافة المقاولة و هذا باستحداث إجراءات جديدة تهدف الى تسريع إطلاق المشاريع الاستثمارية من خلال إنشاء لجان انتقاء في فروع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لاعتماد وتمويل المشاريع.[1]

[1] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz تم الاطلاع يوم 2015/03/13.

2-3- حصيلة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

الجدول رقم (1-6): عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط من 2004 الى غاية 2013/06/31.

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة	مناصب الشغل المستحدثة
الزراعة و الصيد البحري	4 592	% 5,46	10 796
صناعات حرفية	3 113	% 3,70	8 289
بناء و أشغال عمومية	4 371	% 5,19	14 828
الصناعة	5 136	% 6,10	14 763
الخدمات	16 726	% 19,87	36 082
النقل	49 951	% 59,35	77 673
أعمال حرة	275	% 0,33	592
المجموع	**84 164**	**% 100,00**	**163 023**

المصدر: MIPMEPI, Bulletin d'information statistique de la pme, n°:23, Décembre 2013, P:42

يظهر من خلال الجدول (1-6) أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة استطاع أن يمول إنشاء 84 164 مؤسسة مصغرة استحدث من خلالها 163 023 منصب شغل، كما نلاحظ أن قطاع النقل احتل المرتبة الأولى بنسبة 59 % يليه قطاع الخدمات بـــ 20 %، بينما حظيت القطاعات الأخرى بنسب متدنية.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية.

باعتبار أن موضوع دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يحتل مكانا هاما في الاقتصاديات الوطنية فقد تمت معالجته من قبل العديد من الدراسات والتي اختلفت في معالجتها لجوانب هـــــــذا الموضوع وتحليلها له وسنتناول فيما يلي بعض هذه الدراسات:

المطلب الأول: تقديم الدراسات السابقة.

1- الدراسات باللغة العربية:

1-1- دراسة **قوجيل محمد** بعنوان **"تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008.

قام الباحث بدراسة مدى تحقيق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لأهدافها في دعم عملية إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ركز في بداية عرضه على مفاهيم أساسية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما قام بعرض التجربة الجزائرية في مجال دعمها ومرافقتها وكذا الإجراءات المتخذة والمقترحة لتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

وقام الباحث فيما بعد بدراسة وتحليل الأرقام و المعطيات الإحصائية المتعلقة بحصيلة الوكالة و كذا بإجراء دراسة ميدانية شملت عينة 33 مؤسسة مصغرة استفادت من برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بولاية ورقلة، حيث استخدم الباحث استبيان مكون من (52) سؤالا. وخلصت الدراسة إلى أن الوكالة نجحت في تحقيق أرقام لا بأس بها فيما يتعلق بعدد المشاريع الممولة إلا أنها تفتقر إلى التنويع إذ أن عليها النظر أكثر للقطاعات المولدة للقيمة. كما أن الخدمات المقدمة من طرف الوكالة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب حيث أظهرت الدراسة ضعف عملية المرافقة و عدم تطابق الواقع مع الأهداف المسطرة.

1-2- دراسة **لمحمد الناصر حميداتو و العيد غربي** بعنوان **"إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقـــلة، 2012.

قام الباحثان من خلالها بدراسة دور أجهزة المرافقة المقاولتية بالجزائر(ANGEM – ANDI – ANSEJ – CNAC – مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات) في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. حيث اعتمد

الباحث المنهج التحليلي الوصفي من خلال تقييم إسهامات هيئات الدعم و المرافقة بالاعتماد على الإحصائيات المتعلقة بها، وتوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تساهم وسائل وهيئات المرافقة المقاولتية بدور مهم في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تتخذ المرافقة عدة أشكال وأنواع تهدف كلها إلى التخفيف من حدة المخاطر التي تصادف المقاولين.

- إن أساليب المرافقة وآليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالرغم من مساهمتها الفعالة في إنشاء وتفعيل هذه المؤسسات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تفعيلها وتطويرها إلى مستويات أكبر.

2- الدراسات باللغات الأجنبية:

2-1- دراسة لـــ **LOUGGAR Roza** بعنوان **"أثر القرض المصغر على التنمية الاقتصادية : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيزي وزو"** مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2010.

حيث حاول الباحث من خلالها دراسة مدى فعالية جهاز القرض المصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تمت هذه الدراسة من خلال فصلين، الأول عالج الإطار النظري للقرض المصغر. أما في الفصل الثاني فقد قام بتقييم أداء جهاز القرض المصغر من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية تيزي وزو.

وتوصل الباحث في الأخير إلى نتيجة مفادها أن جهاز القرض المصغر أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بشرط أن تدرس المشاريع الممولة بعناية حتى تستطيع تحقيق أهدافها.

2-2- دراسة لـــ **Obatongui Adissa BANKOLE** بعنوان **" اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة ميدانية بمدينة كوتونو بالبينين"**، مذكرة ماستر، جامعة كوتونو، البنين، 2010.

طرح الباحث في دراسته الاشكالية التالية: **ماهو الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات العمومية في عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البنين.**

و انطلق الباحث في دراسته بعرض أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و سبل تمويلها، ثم تطرق لبعض التجارب الدولية في هذا دعم هذا القطاع. بعدها قام بدراسة عينة مكونة من 120 مؤسسة

صغيرة و متوسطة من مدينة كوتونو و هذا باستخدام استبيان يتضمن 25 سؤالا. ليتوصل في نهاية دراسته إلى أن التأخر الذي يعاني منه قطاع المؤسسات الغيرة و المتوسطة في البنين و خاصة فيما يتعلق بتمويلها راجع لمجموعة من النقائص تظهر في ثلاث مستويات مختلفة. وهي:

- نقائص متعلقة بضعف تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- نقائص متعلقة الهيآت التمويلية (البنوك و المؤسسات شبه المصرفية).
- نقائص متعلقة بالسلطات العمومية.

2-2- دراسة لـــ **Jean Sébastien ROWEL** بعنوان " **مقومات نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا"، مذكرة مقدمة للحصول شهادة DEPS، جامعة ROBERT SCHUMAN**، تولوز، فرنسا.

وكانت إشكالية الدراسة: **ما هي العوامل التي جعلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتطور بوتيرة أسرع من نظيرتها الفرنسية**. و للإجابة على هذا التساؤل قام الباحث بدراسة مقارنة بين قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ألمانيا و فرنسا، و شملت هذه المقارنة النقاط التالية:

- السوق الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الخصائص التنظيمية للمؤسسات.
- الإطار القانوني و آليات الدعم الحكومية.
- طرق التمويل (البنوك و المؤسسات المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة).

و خلصت الدراسة إلى أن تفوق هذا القطاع في ألمانيا راجع إلى تنوع الاقتصاد الألماني و تكامل القطاعات فيما بينها، و ملائمة الإطار القانوني الذي ينظم نشاط المؤسسات. ويرجع كذلك إلى كفاءة آليات الدعم الحكومية و سهولة الحصول على التمويل اللازم، إذ أن العلاقة بين البنوك و المؤسسات في ألمانيا مبنية على التعاون و الثقة المتبادلة.

المطلب الثاني : التعليق على الدراسات السابقة.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة يتضح ما يلي:

- أن أغلبية الدراسات السابقة لم تعالج موضوع مرافقة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنما عالجت إشكالية التمويل أو المرافقة و لم تجمع بينهما.
- أجمعت الدراسات السابقة على أنه نظرا للخصوصيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة،فان هذه الأخيرة تواجه مجوعة من المشاكل في مقدمتها تلك المتعلقة بالتمويل، ما يجعل من تدخل السلطات العمومية ضرورة ملحة لتنمية هذا القطاع.
- كما يلاحظ أن هذه الدراسات لم تعالج إشكالية تسديد القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و فيما يتعلق بأوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة نذكر ما يلي:

1- من حيث المضمون:

سعينا من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه هيآت الدعم و التمويل الحكومية في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا بدراسة مدى تحقيق هذه الهيآت لأهدافها المتعلقة بالتمويل و المرافقة، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة **(قوجيل محمد)**، **(LOUGGAR Roza)** و **(Obatongui Adissa BANKOLE)** فقد ركزت على اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. في حين أن دراسة **(محمد الناصر حميداتو و العيد غربي)** عالجت المرافقة فقط.

2- من حيث العينة و مجتمع الدراسة:

اختلف مجتمع الدراسة من دراسة لأخرى، حيث طبقت بعض الدراسات بما فيها الدراسة الحالية على الهيآت الداعمة أو الممولة و البعض الآخر طبق الدراسة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. في حين جمعت دراسات أخرى في التطبيق الهيآت الداعمة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المستفيدة من هذه الآليات.

3- من حيث أدوات الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي من خلال تقييم الاحصائيات المتعلقة بنشاط الهيئة المدروسة على غرار دراسة (**لحمد الناصر حميداتو و العيد غربي**) و (**LOUGGAR Roza**). بينما اعتمدت دراسات (**قوجيل محمد**) و (**Obatongui Adissa BANKOLE**) على دراسة عينة من خلال استبيان.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض الإطار ألمفاهيمي المتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أهمية هذا القطاع سواء بالنسبة للدول المتطور أو النامية و السبل الآليات التي يمكن من خلالها دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما قمنا بعرض بعض الدراسات السابقة التي عالجت هذا الموضوع، حيث أجمعت كلها على أن تدخل السلطات العمومية بتوفير آليات تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يلعب دورا مهما في تنمية هذا القطاع.

و عموما سنحاول في الفصل الموالي إسقاط الجانب النظري لهذا الموضوع على الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة.

الفصل الثاني:

دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول من هذه الدراسة لأهم المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا آليات دعمها، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على أحد أجهزة الدعم التي و ضعت من أجل تطوير و تنمية المؤسسات المصغرة بالجزائر وهي الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

فبعد تقديم بطاقة فنية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، سنحاول تقييم أداء هذه الأخيرة عن طريق دراسة المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي للوكالة بورقلة.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات.

نتناول في هذا المبحث الإطار العام الذي تمت من خلاله دراسة الحالة و هذا بتقديم مجتمع الدراسة و المتمثل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ثم نستعرض الأدوات التي تمت من خلالها هذه الدراسة.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

1- لمحة تاريخية:

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.000 مشروع مصغر في مختلف القطاعات إلا انه لم يحقق النجاح الذي كان مرجوا منه، بسبب ضعف عملية مرافقة المشاريع في مراحل الإنشاء و النمو.

و خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 بالجزائر حول " تجربة القرض المصغر في الجزائر "، وبناء على التوصيات المقدمة من طرف الخبراء المشاركين في هذا الملتقى، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل . بهدف تسيير جهاز القرض المصغر و محاربة الفقر و البطالة و كذا إدماج الفئات الهشة من المجتمع في الحيات الاقتصادية.[1]

2- تنظيم الوكالة:

يدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مدير عام، ويشرف عليها مجلس توجيهي يعين من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي ويعين هذا الأخير لجنة مراقبة تراقب نشاط الوكالة.

2-1- المديرية العامة:

يعين المدير العام للوكالة بمرسوم بناء على اقتراح الوزير المكلف بالتشغيل، وتنهى مهامه بنفس الشكل، وتخول له صلاحيات التسيير والتصرف باسم الوكالة، ويشمل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للوكالة أربع مديريات مركزية وهي:[1]

- مديرية الإدارة والوسائل.

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تم الاطلاع يوم 2015/03/23 .
[1] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من ا لمعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .

- مديرية المالية والمحاسبة.
- مديرية تنمية البرامج (تشرف على تطبيق برنامج الوكالة).
- مديرية الدراسات وأنظمة المعلومات.

2-2- الفروع الجهوية:

يشرف كل فرع جهوي على عدد من الوكالات الولائية ويضمن الربط ويلعب دور الوسيط بينها وبين المديرية المركزية. وتم إبتداءا من سنة 2012 التوسيع في صلاحيات مديري الفروع الجهوية بفرض التسريع في اتخاذ القرارات وتقليص الآجال.[1]

2-3- الوكالات الولائية (التنسيقيات الولائية سابقا):

من أجل تنفيذ المهام المسندة للوكالة تم إنشاء 49 وكالة ولائية تغطي كافة ولايات الوطن وهذه الأخيرة مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر وتم مؤخرا استحداث خلايا مرافقة على مستوى بعض البلديات في ولايات الجنوب الكبير.[2]

3- الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض :

3-1- الخدمات المالية (التمويل):

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ثلاثة صيغ من التمويل وهي :[3]

الصيغة الأولى: سلفة موجهة لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 000 40 دج، موجهة لفئة محددة من الأشخاص كأصحاب الدخل الضعيف والمرأة الماكثة في البيت (لن نتناول في الدراسة الحالية هذا النوع من التمويل لأنه غير موجه لمؤسسات مصغرة قائمة كما أنه لا يهدف لخلق مؤسسات مصغرة جديدة) ـــ

الصيغة الثانية: قرض بدون فوائد موجه لشراء مواد أولية لا تتجاوز قيمته 000 100 دج بالنسبة لولايات الشمال و 000 250 دج بالنسبة لولايات الجنوب، تمنحه الوكالة للمؤسسات المصغرة القائمة من قبل و التي

[1] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من ا لمعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .
[2] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر ، لمزيد من ا لمعلومات ارجع للموقع www.angem.dz .
[3] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

هي في حاجة إلى تمويل يمكنها من شراء مواد أولية أو عتاد صغير و لا يشارك البنك في هذه الصيغة من التمويل ـــ و يتم تسديد هذا القرض على مدة تتراوح بين 24 إلى 36 شهرا.

الصيغة الثالثة: تمويل ثلاثي (صاحب المشروع – الوكالة – البنك) لإنشاء مشروع مصغر لا تتجاوز تكلفته 1 000 000 دج و يتم تسديده على 60 شهرا

الشكل البياني رقم (2-1): الصيغ التمويلية التي تعتمدها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

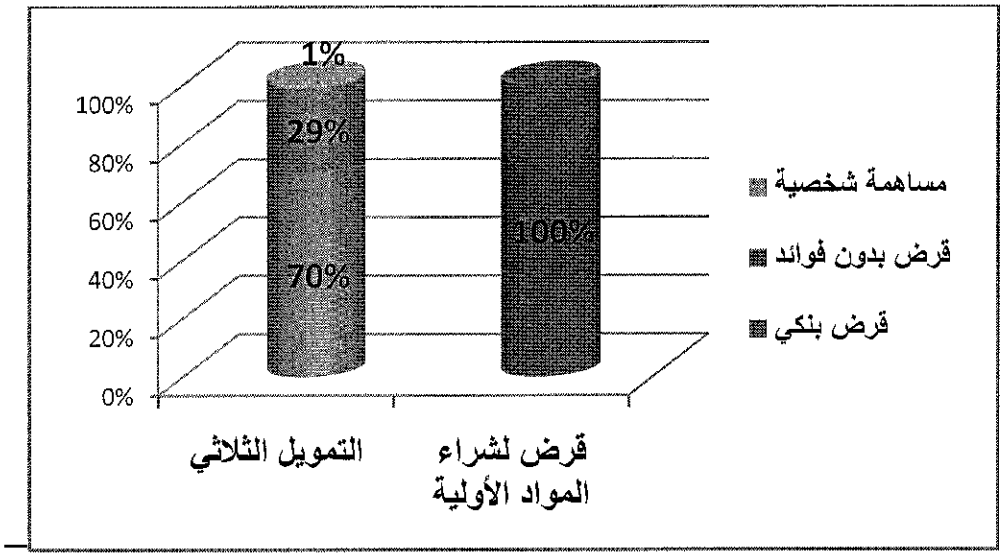

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

3-2- الخدمات الغير المالية:

أ- مرافقة المستفيدين من جهاز الوكالة: وتتمثل أهم الخدمات التي تندرج في إطارها فيم يلي:[1]

- إعلام و تعريف الفئات المستهدفة بجهاز القرض المصغر و الفرص التي يتيحها،
- مرافقة حاملي المشاريع في إعداد دراسات الجدوى و تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالمحيط و كذا توجيههم إلى القطاعات المبدعة و التي تخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني،
- مرافقة أصحاب المشاريع في الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المؤسسة،

[1] منشورات خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- مرافقة أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاق و خاصة فيما يتعلق بتسويق منتجاتهم و هذا بتنظيم معارض و صالونات تسمح لهم بالتعريف بمنتجاتهم و تنشيط ورشات عمل لتبادل الخبرات بين المؤسسات الناشئة و نظيرتها التي تملك خبرة في السوق،
- تكوين الأشخاص المستفيدين من برنامج الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم ـــ

ب- تكوين المستفيدين: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتكوين الأشخاص المستفيدين من برنامجها الوكالة لتزويدهم بمختلف المعارف التي تمكنهم من تسيير مؤسساتهم.

- **برنامج التكوين في التربية المالية PEFG :**

يوجه هذا البرنامج التكويني للمستفيدين من التمويل الموجه لشراء المواد الأولية ذوي المستوى التعليمي المتواضع و يهدف إلى تلقينهم المبادئ الأساسية التي تمكنهم من التسيير المالي الحسن لمؤسساتهم المصغرة. ويرتكز هذا البرنامج على المحاور التالية:[1]

- رفع الثقة بالنفس;
- الاستعمال الأمثل للموارد المالية;
- خفض التكاليف و الادخار المستمر;
- تسيير مديونية المؤسسة;
- رفع حجم المبيعات;
- استهداف رفع حجم المؤسسة من مؤسسة مصغرة الى مؤسسة أكبر.

- **برنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة GTPE:**

يوجه هذا البرنامج للمستفيدين من التمويل الثلاثي و يهدف إلى تزويدهم بمختلف المعارف المتعلقة بإنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة. و يرتكز هذا التكوين على منهجية تشاركية تسمح بتبادل التجارب و الخبرات بين المكونين. و المقاييس التي يتضمنها هذا البرنامج هي:[1]

[1] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر.

- المؤسسة و العائلة;
- التسويق;
- تسيير المخزون;
- حساب التكاليف;
- المحاسبة;
- التخطيط المالي;
- المستخدمين و الإنتاجية.

4- الامتيازات الممنوحة للمستفيدين من جهاز الوكالة:

تمنح للمستفيدين من جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عدة امتيازات وأهمها:[2]

- تتحمل الخزينة العمومية على عاتقها الفوائد المطبقة من طرف البنوك و المؤسسات المالية، المتعلقة بالقروض الممنوحة في إطار برنامج الوكالة
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلق باقتناء العتاد الذي يدخل بشكل مباشر في الاستثمار
- إعفاء تام من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح المؤسسات لمدة ثلاث سنوات.
- إعفاء من الضريبة العقارية على المباني المستخدمة في نشاط المؤسسة لمدة ثلاثة سنوات
- تعفى إجراءات انشاء المؤسسات من طرف المستفيدين من كل حقوق التسجيل
- الحقوق الجمركية المتعلقة باستيراد العتاد الداخل في الاستثمار تطبق بنسبة 5 %
- فيما يتعلق بالضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات، فانه وبعد انتهاء فترة الإعفاء المقدرة بثلاث سنوات فان صاحب المشروع يستفيد من التخفيضات التالية: (السنة الأولى: تخفيض بنسبة 70 %، السنة الثانية: تخفيض بنسبة 50 %، السنة الثالثة: تخفيض بنسبة 25 %).

[1] وثائق داخلية للوكالة الوطنية لتسيير لقرض المصغر.
[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تم الاطلاع يوم 2015/03/23 .

5- ضمان القروض البنكية

تم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-04 المؤرخ في 2004/01/22 إنشاء صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة، و الذي تتمثل مهمته الأساسية في ضمان القروض المصغرة التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية المنخرطة فيه لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. [1]

يغطي الصندوق بناء على طلب من البنوك المعنية، باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة، وذلك في حدود 85 %، و يحق للبنوك و كل المؤسسات المالية، التي قامت بتمويل المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الانخراط في صندوق الضمان، كما يتعين على المستفيدين من القرض المصغر و البنوك و المؤسسات المالية إيداع اشتراكاتهم لدى الصندوق.[2]

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

سنقوم من خلال هذا البحث بدراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و هذا بتقييم أداء الفرع الجهوي بورقلة، ومنه فان الدراسة الحالية ستعتمد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوصف الكمي و النوعي لظاهرة قائمة خلال فترة زمنية محددة، و لجمع مختلف البيانات التي تمت على ضوئها الدراسة قمنا باستخدام الأدوات التالية:

1- المقابلة: بهدف الوقوف على آليات منح القروض و مرافقة المستفيدين و كذا مختلف الصعوبات التي تواجهها الوكالة قمنا بإجراء عدت مقابلات مباشرة و هاتفية مع عدد من إطارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على المستوى الفرع الجهوي بورقلة و الوكالات الولائية التابعة له و خلايا المرافقة على مستوى الدوائر و كذلك بعض إطارات البنوك باعتبارها شريك في عملية التمويل.

2- الملاحضة: حيث قمنا بجمع مختلف الوثائق التي تتضمن المعلومات و البيانات الإحصائية المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة و من ثم قمنا بتحليل هذه الوثائق و كخطوة أخيرة استخلاص النتائج.

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تم الاطلاع يوم 2015/03/23.
[2] وثائق داخلية لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

المبحث الثاني: مناقشة و تحليل النتائج.

سنحاول في هذا المبحث تقييم أداء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من خلال تحليل الإحصائيات المتعلقة بنشاط الفرع الجهوي بورقلة و استخلاص النتائج.

المطلب الأول: حصيلة نشاط الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة.

سنتناول في هذا الجزء بعض الأرقام المتعلقة بانجازات الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بورقلة في الفترة من 2005 إلى غاية 2014 .

1- معالجة الملفات المودعة لدى مصالح الوكالة:

1- 1- إعداد الدراسات التقنية-الاقتصادية (دراسة الجدوى):

يتم إعداد الدراسات التقنية-الاقتصادية للمشاريع المراد إنشاءها في إطار برنامج الوكالة (التمويل الثلاثي) على مستوى خلايا المرافقة، وتشمل هذه الدراسة النقاط التالية:

- تقديم عام حول المشروع: وهذا بتحديد الطبيعة القانونية للمؤسسة المراد إنشاءها، طبيعة النشاط، الموقع، المؤهلات التي يمتلكها صاحب المشروع و الأثر الاقتصادي و البيئي للمشروع و المدة التي يتطلبها تجسيد المشروع.
- الدراسة التسويقية: ويتم من خلالها طبيعة المنتج (سلعة أو خدمة)، تحديد الفئة المستهدفة و تقدير عدد الزبائن، المنافسون المتواجدون في السوق، السياسة و الوسائل التسويقية التي سيعتمد عليها صاحب المشروع.
- دراسة الوسائل الإنتاجية و التنظيمية: و هذا بتحديد الأصول الثابتة و الموارد البشرية التي يحتاجها المشروع.
- حساب التكلفة الكلية للاستثمار و تقدير تكاليف الاستغلال.
- إعداد جدول استهلاك القرض البنكي، الميزانية الافتتاحية، جدول حساب النتائج التقديري و الميزانية التقديرية لمدة 05 سنوات.

و نشير إلى أن هذه الدراسة يقوم بها المرافق بمفرده مهما كانت طبيعة النشاط بناء على المعلومات و الفواتير الشكلية المقدمة من طرف صاحب المشروع (أنظر الملحق رقم 06).

1-2- معالجة الملفات من طرف لجنة التأهيل و التمويل:

تجتمع هذه اللجنة بصفة دورية على مستوى الوكالات الولائية لدراسة طلبات التمويل المودعة لدى مصالح الوكالة على ضوء الملف المقدم من طرف صاحب المشروع و الدراسة التقنية-الاقتصادية التي أعدها المرافق، و يتم من خلال هذه اللجنة تأهيل الملفات و تحديد البنك الراعي للمشروع، و تتكون هذه اللجنة من:

- ممثلين عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- ممثلين عن الوكالات البنكية.
- ممثل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

و الجدول التالي يبين عدد الاجتماعات التي أجرتها اللجان الولائية و عدد الملفات التي تم معالجتها في سنة 2014.

الجدول رقم (2-1): عدد الملفات المدروسة من طرف لجان التأهيل و التمويل

الوكالة الولائية	التمويل الموجه لشراء مواد أولية		التمويل الثلاثي	
	عدد الاجتماعات	عدد الملفات المعالجة	عدد الإجتماعات	عدد الملفات المعالجة
ورقلة	25	3 261	10	935
غرداية	13	2 469	6	802
تمنراست	12	1 643	5	207
اليزي	6	989	10	181
المجموع	56	8362	31	2125

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

نلاحظ من خلال الجدول (2-1) أن عدد الملفات المعالجة من طرف لجنات التأهيل مرتفع إذا ما تمت مقارنته بعدد الاجتماعات التي تم عقدها، فمعدل عدد الملفات المدروسة في الاجتماع الواحد وصل إلى 149 ملف بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية و 69 ملف بالنسبة للتمويل الثلاثي.

1-3- الأرقام المتعلقة بوضعية الملفات المودعة لدى الوكالات الولائية:

الجدول رقم (2-2): وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل المخصص بشراء مواد أولية

الولاية	عدد الطلبات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة
ورقلة	5816	4063	2554
غرداية	2854	2853	1779
تمنراست	4681	4286	2552
اليزي	1995	1690	1154
المجموع	**15346**	**12892**	**8039**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

من خلال الجدول (2-2) نلاحظ أن الفجوة بين عدد الملفات المودعة و الملفات المؤهلة بلغت 2454 ملف بالنسبة للفرع الجهوي للوكالة أي ما يعادل نسبة 16 %، بينما تتسع هذه الفجوة أكثر إذا ما قارنا عدد الملفات المؤهلة بعدد الملفات التي تم تمويلها حيث بلغت 38 % أي 4853 ملف مؤهل و لم يتم تمويله.

الجدول رقم (2-3): وضعية الملفات المودعة المتعلقة بالتمويل الثلاثي

الولاية	عدد الطلبات	عدد الملفات المؤهلة	عدد الملفات الممولة
ورقلة	2517	1566	645
غرداية	1255	1140	503
تمنراست	1417	919	409
اليزي	492	452	171
المجموع	**5681**	**4077**	**1728**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يبين الجدول (2-3) أن هناك فجوة معتبرة بالنسبة للتمويل الثلاثي بين عدد الملفات المودعة و الملفات المؤهلة تقدر بـــ 28 % و تكون أكثر اتساعا بالنسبة للفرق بين عدد الملفات المؤهلة و عدد الملفات اذ تصل الى 2349 ملف، أي أن 58 % من الملفات المؤهلة لم يتم تمويلها.

2- الإحصائيات المتعلقة بالتمويل:

2-1- تطور حصيلة التمويل و مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005 - 2014)

الجدول رقم (2-4): تطور عدد الملفات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة

السنوات	التمويل الموجه لشراء مواد أولية	التمويل الثلاثي	مناصب الشغل المستحدثة
2005	00	0	00
2006	00	46	69
2007	00	93	140
2008	00	88	132
2009	00	114	171
2010	00	142	213
2011	00	122	183
2012	2110	176	3429
2013	1626	346	2958
2014	4303	601	7356
المجموع	**8039**	**1728**	**14651**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

والجدول الموالي يبين معدل التطور بالنسب لعدد الملفات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة من سنة 2005 الى غاية 2014:

الجدول رقم (2-5): معدل التطور بالنسب لعدد الملفات الممولة و مناصب الشغل المستحدثة

السنوات	تمويل موجه لشراء مواد أولية	تمويل ثلاثي	مناصب الشغل المستحدثة
2006-2005	//	//	//
2007-2006	//	102,17%	102,90%
2008-2007	//	-5,38%	-5,71%
2009-2008	//	29,55%	29,55%
2010-2009	//	24,56%	24,56%
2011-2010	//	-14,08%	-14,08%
2012-2011	//	44,26%	1773,77%
2013-2012	-22,94%	96,59%	-13,74%
2014-2013	164,64%	73,70%	148,68%

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتضح من خلا الجدول (2-4) تذبذب في معدلات التطور سواء فيما يتعلق بالتمويل الموجه لشراء مواد أولية أو التمويل الثلاثي ما يصاحبه منطقيا تذبذب في معدلات تطور مناصب الشغل المستحدثة. فمثلا بالنسبة للبرنامج الأول نجد أن عدد المستفيدين في سنة 2013 انخفض بنسبة 23 % مقارنة بأول سنة من إطلاقه ليعود و يرتفع بنسبة 165 % في سنة 2014.

2-2- حصيلة التمويل حسب فروع النشاط

الجدول رقم (2-6): عدد القروض الممنوحة لشراء مواد أولية حسب قطاع النشاط

القطاعات / الولاية	الزراعة	الصناعات الصغيرة	بناء و أشغال عمومية	خدمات	صناعات حرفية	المجموع
ورقلة	464	723	467	515	385	**2554**
غرداية	157	492	134	166	830	**1779**
تمنراست	1760	457	126	89	120	**2552**
اليزي	244	397	214	129	170	**1154**
المجوع	**2625**	**2069**	**941**	**899**	**1505**	**8039**
النسبة	**32,65%**	**25,74%**	**11,71%**	**11,18%**	**18,72%**	**100,00%**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

بين الجدول (2-6) أنه بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية فان قطاع الزراعة نال الحصة الأكبر من هذا البرنامج بنسبة 33 % يليه قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 26 % ثم الصناعات الحرفية بـــ 19 % و في الأخير قطاعا الخدمات و البناء و الأشغال العمومية بـــ 11 % لكل منهما.

الجدول رقم (2-7): عدد القروض الممنوحة لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي) حسب قطاع النشاط

القطاعات / الولاية	الزراعة	الصناعات الصغيرة	بناء و أشغال عمومية	خدمات	صناعات حرفية	تجارة	المجموع
ورقلة	00	29	84	522	08	02	**645**
غرداية	06	19	28	446	02	02	**503**
تمنراست	02	22	12	357	03	13	**409**
اليزي	01	06	17	145	00	02	**171**
المجوع	**09**	**76**	**141**	**1470**	**13**	**19**	**1728**
النسبة	**0,52%**	**4,40%**	**8,16%**	**85,07%**	**0,75%**	**1,10%**	**100,00%**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

يتضح من خلال الجدول (2-7) أن قطاع الخدمات يمثل أكثر القطاعات استفادة من برنامج الوكالة الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة إذ حضي بنسبة 85 % من مجموع المؤسسات المنشأة في إطار هذا البرنامج، بينما قطاع الزراعة هو الأقل استفادة بمجموع 9 مؤسسات مصغرة ما يعدل نسبة 0،5 %.

3- الأرقام المتعلقة بتكوين المستفيدين برامج الوكالة:

الجدول رقم (2-8): عدد المستفيدين من برنامج التكوين في التربية المالية حسب السنوات

السنة / الوكالة	2012	2013	2014	المجموع
ورقلة	214	213	142	**569**
غرداية	139	74	363	**576**
تمنراست	244	278	108	**630**
اليزي	68	0	67	**135**
المجموع	**665**	**565**	**680**	**1910**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

بين الجدول(2-8) أن مجموع عدد أصحاب المؤسسات المصغرة المستفيدين من التكوين في التربية المالية على مستوى الفرع الجهوي بلغ 1910 مستفيد، في حين أن وكالة تمنراست تحتل المرتبة الأولى بـــ 630 مستفيد، يليها كل من وكالات غرداية و ورقلة، بينما وكالة اليزي لم تكون سوى 135 صاحب مؤسسة مصغرة.

المطلب الثاني: مناقشة و تحليل النتائج.

1- معالجة الملفات:

1- 1- الدراسات التقنية-الاقتصادية (دراسة الجدوى):

يظهر مبدئيا من خلال ما سبق أن الدراسات التقنية-الاقتصادية التي يقوم المرافقون للمشاريع المراد تجسيدها في إطار برنامج الوكالة تشتمل على العناصر الأساسية التي يجب أن تتضمنها دراسات الجدوى، لكن في الواقع أن هذه الدراسات تتم بشك سطحي إذ أن المرافق يقوم بمفرده في وقت وجيز بناء على المعلومات المقدمة من طرف صاحب المشروع و الفواتير الشكلية التي يقدمها، و نشير إلى أأغلبية المرافقين لا يملكون المؤهلات الكافية لانجاز دراسة جدوى إذ أن الكثير منهم متحصل شهادات في تخصصات أدبية كالحقوق و علوم الاتصال. و من هنا تصبح هذه الدراسة عبارة عن إجراء إداري و استمارة يتم ملأها لتوضع في الملف.

وحتى تحقق هذه الدراسات الهدف الذي وضعت من أجله و المتمثل تمكين القائمين على تأهيل الملفات في النهاية بالتوصية برعاية المشروع أو صرف النظر عنه، يجب أن تولى هذه الأخيرة عناية أكبر و أن يتوفر القائمون على هذه الدراسات على مجموعة من المؤهلات و الخبرات في الاقتصاد، المحاسبة، الإحصاء، إدارة الأعمال، التسويق ..الخ كما أنه يجب في بعض الأحيان الاستعانة بمختصين عندما يتعلق الأمر بمشاريع ذات جوانب تقنية فمثلا دراسة جدوى متعلقة بمشروع فلاحي تتطلب الاستعانة بمهندين في العلوم الزراعية و الري.

1-2- معالجة الملفات من طرف لجان التأهيل و التمويل:

رأينا مما سبق أن معدل عدد الملفات المدروسة في الاجتماع الواحد يصل إلى 149 ملف بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية و 69 ملف بالنسبة للتمويل الثلاثي مع العلم أن مدة الاجتماع تقدر بحوالي خمسة ساعات و منه نستنتج أنه تم تخصيص حوالي 5 دقائق لدراسة كل ملف متعلق بالتمويل الثلاثي و دقيقتين لكل ملف بالنسبة للتمويل الموجه لشراء و هذه المدة غير كافية لمعالجة الملفات.

و نشير إلى أن هذه اللجان ملزمة بـــتأهيل كل ملف مودع في حالة ما كان يندرج ضمن النشاطات التي تملوها الوكالة و استوفى الملف كل الوثائق اللازمة بغض النظر عن إمكانية نجاح المشروع أو

فشله، فمن خلال مقابلتنا مع أحد ممثلي البنوك، أوضح لنا هذا الأخير أن المديرية الجهوية للبنك الذي يمثله رفضت في وقت سابق رعاية المشاريع المتعلقة بسيارات الأجرة كون غالبية المستفيدين لا يتمكنون بعد اقتناء العتاد من الحصول على رخص النشاط إلا أن المديرية العامة لهذا البنك أمرت بقبول هذه المشاريع، وهذا ما يفسر استغراق وقت قصير في دراسة الملفات اذ يقتصر على التأكد من توفر كل الوثائق اللازمة.

1- 3- وضعية الملفات المودعة لدى الوكالة:

لاحظنا مما سبق و جود فجوة طفيفة بين عدد الملفات المودعة و المؤهلة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء المواد الأولية كون أن تأهيل الملفات المودعة يتم على مستوى الوكالات الولائية و في بعض الأحيان على مستوى خلايا المرافقة بالنسبة للدوائر البعيدة عن مقر الولاية، بينما تتسع هذه الفجوة نوعا ما بين عدد الملفات المؤهلة و الممولة لأن التمويل يتم على مستوى الفرع الجهوي للوكالة و التمويل يتطلب نقل الملفات الأصلية لأصحاب طلبات التمويل و نظرا لشساعة مساحة الولايات قيد الدراسة و بعد المسافة بينها و بين مقر الفرع الجهوي فان عملية التمويل تأخذ مدة زمنية معتبرة.

أما بالنسبة للتمويل الثلاثي فان هذه الفجوات تتسع أكثر لتصل إلى نسبة 58 % بين عدد الملفات المؤهلة و تلك التي تم تمويلها، فبالإضافة للأسباب الجغرافية المذكورة سابقا، فان الإجراءات المتعلقة بالتمويل الثلاثي أكثر تعقيدا من البرنامج الأول كون أن البنوك تساهم في عملية التمويل فيتعين على طالب التمويل بعد الحصول على موافقة الوكالة القيام بإجراءات الحصول على الموافقة البنكية.

2- التمويل:

2-1- تطور حصيلة التمويل حسب السنوات:

لاحظنا من قبل إن معدلات التطور بالنسبة للتمويل شهدت تذبذبا كبيرا بين صعود و نزول و هذا راجع لكون الوكالة لا تزال فتية و لأنها لم تستقر على هيكل تنظيمي و عملي نهائي بعد. ففي سنة 2011 تمت إعادة هيكلة الوكالة وتم اللجوء من طرف المصالح المركزية للوكالة إلى لامركزية التمويل نظرا لارتفاع عدد الطلبات و لتقليل الآجال حيث أن التمويل كان يتم على مستوى المديرية العامة ليتم تحوله إلى الفروع الجهوية. و هذا ما تطلب إعادة هيكلة الفروع الجهوية و استحداث مصالح خاصة بالتمويل، ما صاحبه توقف مؤقت في عملية التمويل و هو الأمر الذي أدى إلى تراكم في عدد الطلبات الغير ممولة. ليتم في السنة الموالية

تصفية الملفات المودعة في سنة 2011 و 2012 و هذا ما أظهر ارتفاعا كبير في عدد القروض الممنوحة في سنة 2012، ليعود و ينخفض في سنة 2013.

كما لاحظنا ارتفاعا كبيرا لعدد القروض الممنوحة في سنة 2014، حيث وصل معدل التطور إلى حوالي 165 % بالنسبة لتمويل شراء المواد الأولية، و هذا راجع للارتفاع الكبير لعدد الطلبات المودعة نتيجة لرفع قيمة القرض من 000 100 دج إلى 000 250 دج.

2-2- التمويل حسب قطاعات النشاط:

بالرجوع إلى تقسيم المستفيدين من جهاز الوكالة حسب قطاعات النشاط نرى أن توزيعهم بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية أكثر توازنا مقارنة بالتمويل الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة، إذ أن قطاع الخدمات حضي بنسبة 85 %، و باطلاعنا على قاعدة البيانات الخاصة بالوكالة وجدنا أن غالبيتهم ينتمون إلى قطاع النقل، بينما القطاعات المنتجة (الزراعة، الصناعة الصغيرة و الصناعات الحرفية لم تحضي مجتمعة سوى بنسبة 5,67 % ما يستدعي إعادة النظر في النشاطات التي يجب التركيز على دعمها، لأن هذه الأرقام لا تعكس الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الوكالات و المتمثل في إنشاء مؤسسات منتجة في قطاعات تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني و بالتالي تحريره من التبعية للمحروقات.

2-3- مناصب الشغل المستحدثة:

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأرقام المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فان هذه الأخيرة حققت أرقام معتبرة فيما يتعلق بمكافحة البطالة إذ أنها ساهمت في خلق 14651 منصب شغل جديد.

لكن برجوعنا إلى هذه الأرقام نلاحظ أن 12059 منصب شغل أي ما يعادل حوالي 82 % من المناصب المصرح بها من طرف الوكالة استحدثت في إطار برنامج التمويل الموجه لشراء مواد أولية و الذي لا يمكن اعتباره آلية لخلق مناصب الشغل بل هو موجه لدعم المؤسسات المصغرة القائمة من قبل، أي أن مناصب الشغل المصرح بها كانت موجودة من قبل، و منه نستنتج أن عدد مناصب المستحدثة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أقل بكثير من الأرقام الرسمية.

و نشير أننا لم نورد الأرقام المتعلقة باستحداث مناصب الشغل المستحدثة في إطار السلفة أقل من 40 000 دخ و الذي يتم حسابه بطريقة آلية و هذا بضرب عدد الملفات الممولة في 1.5 فاذا رجعنا الى الموقع الرسمي للوكالة نجد أن عدد القروض الممنوحة هو 679 853 وعدد مناصب الشغل المستحدثة يقدر بـــ 1 019 781 و قسمة عدد مناصب الشغل على عدد القروض الممنوحة يعطينا 1.5 و نفس الشيء بالنسبة للأرقام المتعلقة بالفرع الجهوي بورقلة.

2- تكوين المستفيدين:

بالنظر إلى البرامج التكوينية التي تنظمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نجد أنها متنوعة و تتضمن محاور بالغة الأهمية و تشمل أهم المعارف التي يحتاجها المستفيدون في إدارة مشاريعهم المصغرة من الناحية النظرية. لكن المدة الزمنية المخصصة لهذه الدورات التكوينية و المتمثلة في 4 أيام لا تكفي لتقديم و لو الجزء البسيط من هذه المعارف، خاصة بالنسبة برنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة الذي يتضمن عددا كبيرا من المحاور (المؤسسة و العائلة، التسويق، تسيير المخزون، حساب التكاليف، المحاسبة، التخطيط المالي، المستخدمين و الإنتاجية).

و إذا الأرقام المتعلقة ببرامج التكوين نجد أن عدد الأشخاص الذين تم تكوينهم في برنامج التربية المالية لم يتجاوز 24 % من مجموع المستفيدين التمويل الموجه لشراء مواد أولية وهذا راجع لعدم إجبارية إجراء هذا التكوين ، بينما عددهم بالنسبة لبرنامج التكوين في إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة يتجاوز عدد المستفيدين من التمويل الثلاثي لأن الحصول على هذا النمط من التمويل مرتبط بإجراء التكوين، وهذا ما يبين عدم اهتمام حاملي المشاريع بإجراء مثل هذه الدورات التكوينية ما لم تكن إجبارية.

3- تسديد القروض:

رأينا فيما سبق الضعف المسجل في مجال استرجاع القروض الممنوحة، فنسبة التسديد لم تتجاوز 21 % بالنسبة للبرنامج الموجه لشراء مواد أولية و 16 % بالنسبة للتمويل الثلاثي و هذا راجع إما لعدم قدرة المستفيدين على تسديد القروض لفشل مشاريعهم أو لأن تلك القروض لم توجه للاستثمار بل وجهة لأغراض أخرى.

و كما ذكرنا في الجانب النظري من هذا العمل فان تدخل الدولة في أي مؤسسة اقتراضية يؤدي إلى خلق فكرة عند المستفيد بأن الدولة هي التي تعمل على دعم و مساعدة الأفراد من خلال تلك المؤسسة، فيشجع الأفراد على الحصول على هذه القروض و استخدامها لأغراض غير تلك التي تم الإعلان عنها مسبقا. كما أن استعمال السلطات لهذه الوكالات في الدعاية السياسية يجعل من المقترض يتعامل مع القرض على أنه معونة من الدولة ليس ملزما بتسديدها، و منه يستوجب تحييد هذه الوكالات حتى تتمكن من تأدية دورها الاقتصادي.

وعليه يجب إعادة النظر في آليات منح القروض، كما يجب على الوكالة أن تقوم بالمرافقة الحقيقية و المتابعة الميدانية للمستفيدين من برنامجها في كل المراحل حتى تساعدهم في إنجاح مشاريعهم و لكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة، مع الإشارة إلى أن الوكالة و منذ إنشائها لم تتابع قضائيا أي مستفيد من جهازها لعدم تسديد القروض.

خلاصة:

إن عملية التقييم التي قمنا بها من خلال دراسة حالة الفرع الجهوي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يتضح أنه بالرغم من الانجازات التي تظهر في الأرقام الرسمية المصرح بها من طرف الوكالة، إلا أن الخدمات و الدعم المقدم من طرف الوكالة لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، إذ أن تحليل المعطيات المتعلقة بنشاطها يثبت وجود فرق كبير بين الأهداف المسطرة وما تم انجازه إلى حد الآن.

من هنا يتعين على القائمين على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إعادة النظر في آليات منح الدعم و استهداف القطاعات المنتجة حتى تتمكن من تحقيق الأهداف المنوطة بها فيما يتعلق بمكافحة البطالة و إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

خـــاتمة

نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، جعلت الجزائر بعد الخروج من الاقتصاد الموجه من تطوير و تنمية هذا القطاع أحد أولوياتها، و بسبب كثرة المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم استحداث عدة أجهزة و وكالات متخصصة في تمويل و مرافقة هذه المؤسسات و كذا تقديم الدعم لحاملي المشاريع و مساعدتهم في خلق مؤسساتهم الخاصة.

وقد حاولنا من خلال هذا العمل إبراز أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الدور الذي يمكن أن تلعبه وكالات الدعم في مساعدة هذه المؤسسات في تجاوز هذه العقبات و هذا بتقديم التمويل اللازم لهذه الأخيرة و مرافقتها في جميع المراحل و منحها العديد من لامتيازات. و حتى تستطيع هذه الأجهزة و الوكالات تحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية هذا القطاع و بالتالي النهوض بالاقتصاد الوطني و الخروج من التبعية للمحروقات، يتعين على السلطات الجزائرية أن تدرس بعناية آليات منح هذه القروض و كذلك الفئات و القطاعات المستهدفة.

أ- نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا الحالية توصلنا إلى مجموعة من النتائج و هي كالتالي:

➢ النتائج النظرية:

- يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا مهما في النهوض باقتصاديات الدول و تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق التنمية الاجتماعية إذ تعتبر وسيلة فعالة لمحاربة البطالة و الفقر.
- نظرا للخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإنها تواجه مجموعة من المعوقات التي تعترض طريقها، و في مقدمتها تلك المتعلقة بصعوبة الحصول على التمويل و نقص كفاءة أصحاب المشاريع.
- إن تدخل السلطات العمومية ضرورة ملحة للنهوض بهذا القطاع، إذ يتوجب عليها تهيئة الإطار التشريعي و المناخ الاقتصادي بما يتماشى مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يستوجب عليها كذلك خلق أجهزة دعم توفر المرافقة و التمويل اللازم لهذه الأخيرة.

➢ اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: يحضى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمجموعة من الآليات والإجراءات التحفيزية التي تساعد على تطوير هذا القطاع.

رأينا مما سبق أن الدولة الجزائرية و بهدف النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استحدثت العديد من الوكالات و الأجهزة الداعمة لهذا القطاع كالصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي تعنى بتقديم التمويل و المرافقة لهذه المؤسسات كما أنها قامت بمنح امتيازات جبائية و جمركية للمستفيدين من هذه الأجهزة و تدعيم القروض البنكية المتعلقة بها.

الفرضية الثانية: طبيعة نشاط هذه الوكالات تجعلها تواجه العديد من المشاكل .

من خلال دراسة الحالة المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، رأينا أن هذه الأخيرة تواجه العديد من الصعوبات كطول الآجال المتعلقة بمنح القروض نظرا لمركزية منحها بالفروع الجهوية و شساعة المسافة بينها و بين الوكالات الولائية، كما أن أكبر تحد تواجهه الوكالة هو استرجاع القروض الممنوحة، إذ لاحتضنا تدني نسب تسديد القروض.

الفرضية الثالثة: لم تستطع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تحقيق أهدافها فيما يتعلق بمحاربة البطالة و تدعيم الاقتصاد الوطني بخلق مؤسسات مصغرة منتجة.

بالنظر إلى الأرقام الرسمية المتعلقة بعدد المؤسسات المصغرة التي استفادت من دعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تلك التي أنشأت إطار برنامجها و كذا عدد مناصب الشغل المستحدثة نرى أن الوكالة ساهمة في تنمية هذا القطاع من الناحية الكمية، ولا كن الأرقام المتعلقة بالتحصيل تجعلنا نطرح تساؤلا حول وجهة الدعم فهل يوجه دائما للاستثمار أم يستعمل لأغراض أخرى، كما أن الإحصائيات المرتبطة بتوزيع القروض الممنوحة حسب قطاعات النشاط ترينا أن القطاعات المنتجة كالزراعة و الصناعة تحضى بنسب جد متدنية و هذا يتنافى مع الهدف الرئيسي لهذه الوكالات و المتمثل في خلق مؤسسات منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات.

ب- التوصيات:

- تقليص الإجراءات الإدارية المتعلقة بمنح القروض و الحد من مركزية منحها و هذا لتقليص آجال الانتظار بالنسبة لطالبي الدعم.
- يجب إعادة النظر في آليات منح القروض و إعطاء أهمية اكبر لدراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع، كما يجب على الوكالة أن تقوم بالمرافقة الحقيقية و المتابعة الميدانية للمستفيدين من برنامجها في كل المراحل حتى تساعدهم في إنجاح مشاريعهم و لكي تضمن استرجاع القروض الممنوحة.
- إعطاء الأولوية في تقديم الدعم للقطاعات المنتجة و هذا بمنحها امتيازات أكبر من القطاعات الغير منتجة.
- تفعيل التعاون في مجال تكوين المستفيدين من برامج الدعم مع الجامعات و مراكز التكوين و كذلك تخصيص مدة زمنية أطول لهذه البرامج حتى تستطيع تحقيق أهدافها.
- استحداث وكالات دعم متخصصة حسب قطاعات النشاط حتى تتمكن هذه الأخيرة من تقديم مرافقة حقيقية لحاملي المشاريع من طرف أشخاص متخصصين خاصة بالنسبة للنشاطات التي تتطلب دعما تقنيا من طرف مختصين.

ج- أفاق الدراسة:

وفي الختام البحث نقترح بعض المواضيع المتعلقة بالجوانب التي لم نتمكن من التطرق إليها من خلال الدراسة الحالية و التي هي جديرة بالبحث ، نذكر على سبيل المثال:

- إجراء دراسة مقارنة بين وكالات الدعم (ANSEJ-CNAC-ANGEM).
- دراسة مدى فعالية المرافقة التي تقدمها وكالات الدعم للمستفدين من برامجها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب:

1- حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الاسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، أبوظبي، 2009

2- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2013.

3- ليث عبد الله القهري و بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الجامد للنشر، عمان، 2012.

4- مجموعة من الباحثين- تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، بحوث و أوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي 2003 بجامعة سطيف، دار الهدى، عين مليلة، 2004 .

ب – الرسائل الجامعية والأطروحات

1- قشيدة صوراية، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر --دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3 ، 2012.

2- قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008.

3- محسن عواطف، إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة ميدانية للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار ANSEJ، مذكرة ماجستير،ذ جامعة ورقلة، 2008.

4- مشري محمد الناصر، دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، 2011.

ج- المقالات و الندوات:

1- برودي نعيمة، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 2006، جامعة الشلف.

2- صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 03، 2004.

3- كمال زيتوني و كريم جايز ،المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، الملتقى الدولي حول "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة " ،جامعة المسيلة، خلال الفترة 15-16 نوفمبر 2011.

4- محمد الناصر حميداتو و العيد غربي، إسهامات هيئات المرافقة المقاولتية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، 2012.

5- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المشروعات الصغيرة : ماهيتها والتحديات الذاتية فيها، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 2006، جامعة الشلف.

د- اللوائح والقوانين:

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،قانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 الصار بالجريدة الرسمية عدد 77 المنشورة في 2001/12/15.

2- المراجع باللغات الأجنبية:

Les ouvrages :

1- Jean-Pierre, DEBOURSE, L'Accompagnement managérial et industriel de la PME,Edition Harmattan, Paris 2000.

2- Olivier TORRES, les PME, Edition Flammarion, Paris, 1999, p28.

Séminaires et congres :

1- BERAH Kafia et BOUKRIF Moussa, La problématique de la création des entreprises : une application sur les PME algériennes, Présenté au Conférence internationale sur l'économie et gestion des réseaux, Agadir-Maroc, 2013.

Revues :

1- MIPMEPI: Bulletin d'information statistique de la pme, n° :23, Décembre 2013. ,

2- مواقع الأنترنت:

1- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz.

2- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz.

3- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب www.ansej.org.dz.

4- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة www.cnac.dz.

الملاحق

الملحق رقم 01: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

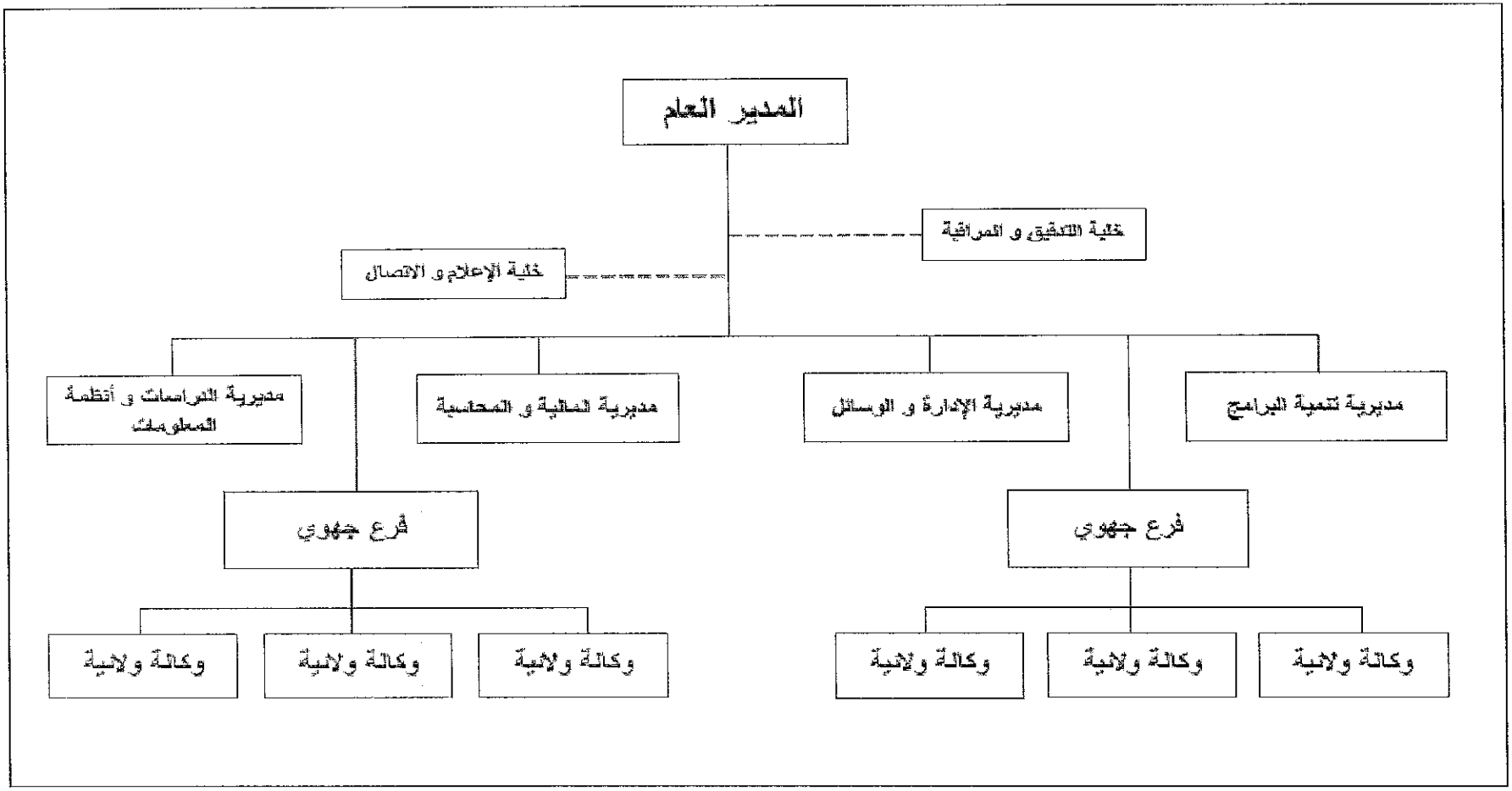

المصدر: وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الملحق رقم 02: مراحل التمويل الموجه لإنشاء مؤسسات مصغرة (تمويل ثلاثي).

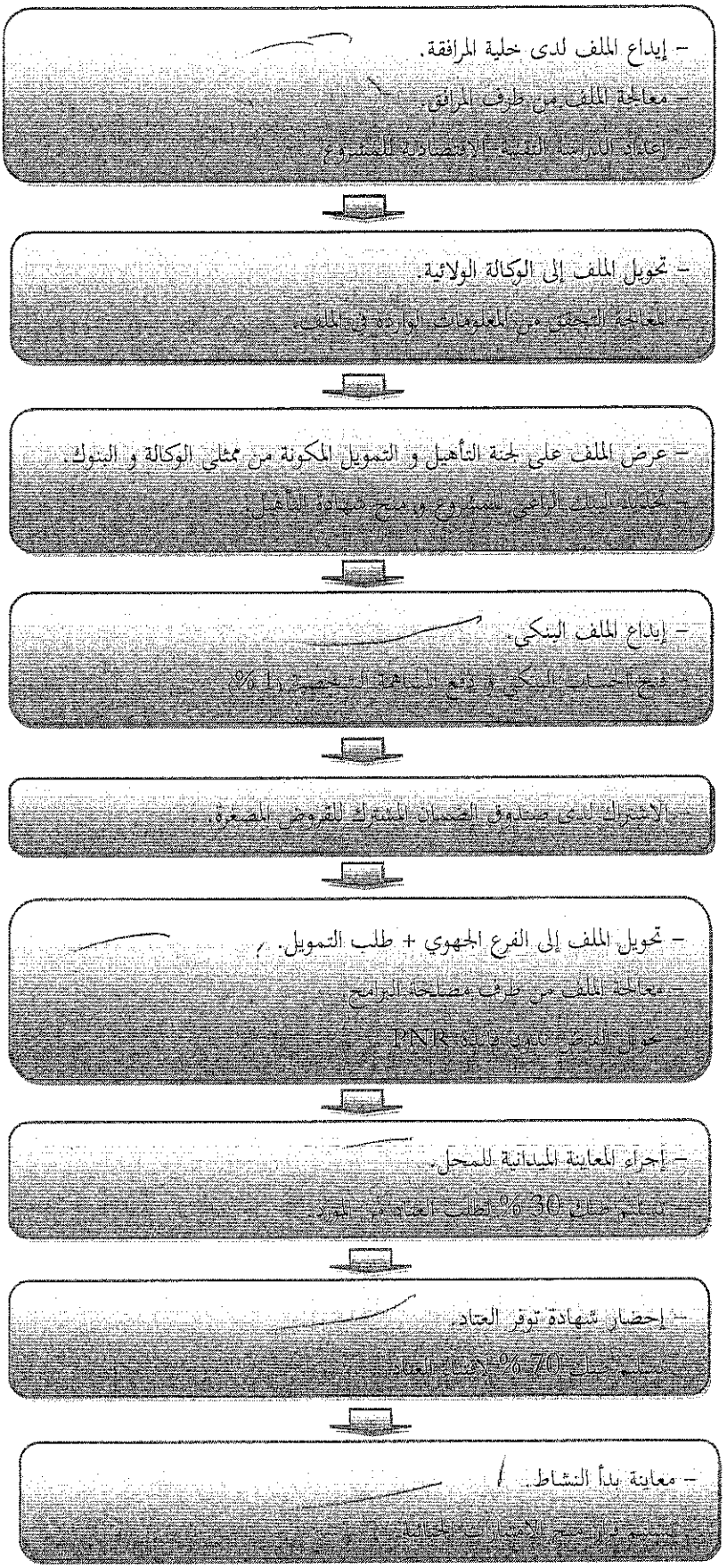

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الملحق رقم03: مراحل التمويل الموجه لشراء المواد الأولية.

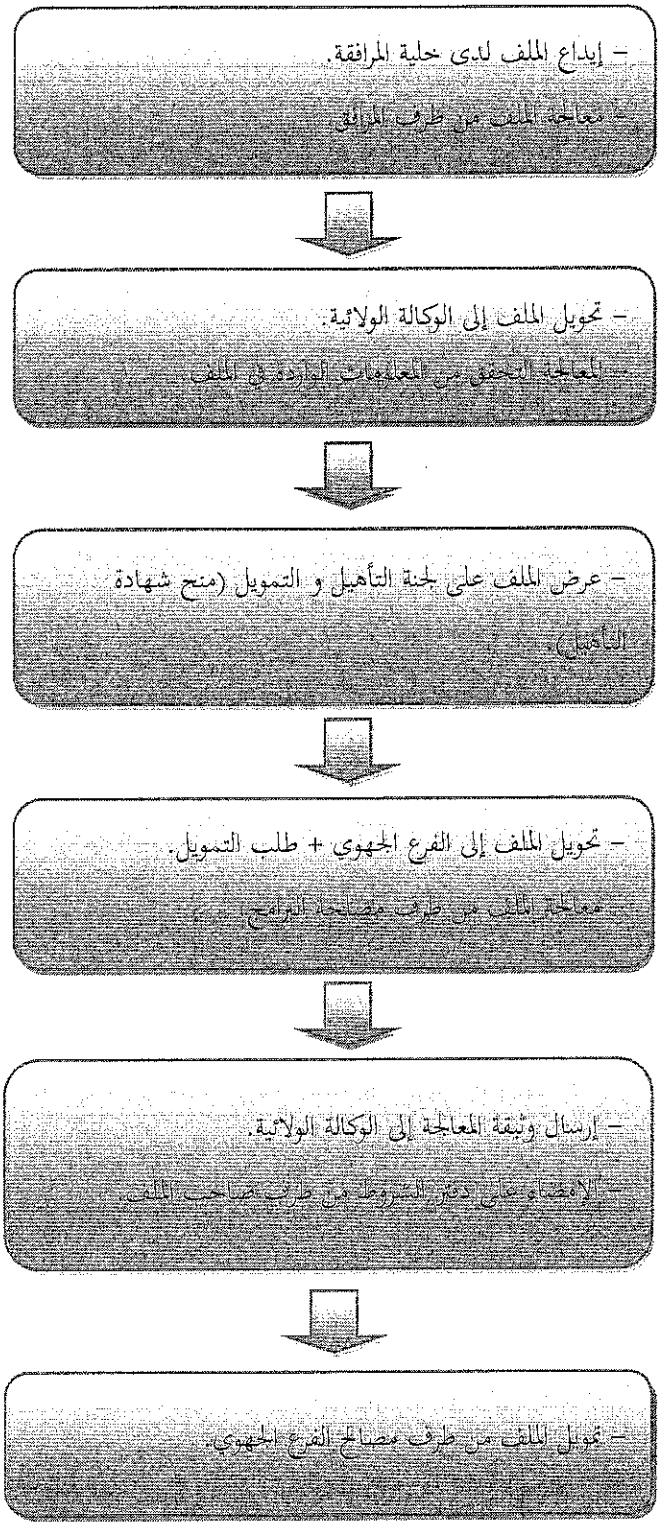

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الملحق رقم 04: تطور عدد الملفات الممولة من 2005 إلى 2014

تطور عدد الملفات الممولة بالنسبة للتمويل الثلاثي

الوكالة / السنة	ورقلة	غرداية	تمنراست	اليزي	المجموع
2005	0	0	0	0	**0**
2006	12	13	14	7	**46**
2007	26	50	12	5	**93**
2008	30	21	25	12	**88**
2009	45	30	29	10	**114**
2010	69	43	17	13	**142**
2011	48	30	28	16	**122**
2012	59	52	45	20	**176**
2013	140	69	104	33	**346**
2014	216	195	135	55	**601**
المجموع	**645**	**503**	**409**	**171**	**1728**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تطور عدد الملفات الممولة بالنسبة للتمويل الموجه لشراء مواد أولية

الوكالة / السنة	ورقلة	غرداية	تمنراست	اليزي	المجموع
2011-2005	0	0	0	0	**0**
2012	501	484	853	272	**2110**
2013	694	288	437	207	**1626**
2014	1359	1007	1262	675	**4303**
المجموع	**2554**	**1779**	**2552**	**1154**	**8039**

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

الملحق رقم 05 : تطور عدد مناصب الشغل المستحدثة اطار برنامج الوكالة من 2005 إلى 2014

الوكالة / السنة	ورقلة	غرداية	تمنراست	اليزي	المجموع
2005	0	0	0	0	0
2006	18	20	21	11	69
2007	39	75	18	8	140
2008	45	32	38	18	132
2009	68	45	44	15	171
2010	104	65	26	20	213
2011	72	45	42	24	183
2012	840	804	1347	438	3429
2013	1251	536	812	360	2958
2014	2363	1803	2096	1095	7356
المجموع	4800	3425	4444	1989	14651

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على وثائق خاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

Coordination de : Ghardaia
Cellule d'Accompagnement de : Mansoura

ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE
PROJET

INTITULE DU PROJET: pain traditionel
FORME JURIDIQUE : PERSONNE PHYSIQUE

I- Identification du promoteur:

- Nom: ********
- Nom de jenne fille: ********
- Prenom:
- Né(e) le: **/**/1963 à tousnina
- Fils (fille) de : ******** et de : ********
- Situation de famille : MARIE
- Adresse personnelle: Sidi Abbaz Bounoura
- Diplôme (s) ou experience : attestation d'eligibilite (CAM)
- Identifiant **********

II -Présentation du projet :

1-Généralités sur le projet :

a)- Branche d'activité (secteur) :

SERVICE

b)-Localisation du projet :

TEM Ghardaia

c)-Etat et délai de réalisation :

OPPERATIONNEL DES L'OCTROI DU PROJET

d)-Aides :-
-PRET NON REMUNERE ANGEM
-CREDIT BANCAIRE A TAUX BONIFIE
-ACCOMPANEMENT

e)-Impact du projet sur le plan économique :

-CREE DES EMPLOIS

f)-Impact du projet sur l'environnement :

-Nombre d'emplois crées : 02

II- PRODUIT ET MARCHE :

a) Le produit :

1. Description précise du produit :

pain traditionel

b)Le marché :

Clientèle ciblée : la population ,les pizzeria

Nombre de clients potentiels : 300 /mois

Existence de concurrents directs dans votre localité :Non : X Oui Estimez leur nombre : 00

III –POLITIQUES ET MOYENS COMMERCIAUX

a)-Objectifs commerciaux :

atteindre les chiffres d'affaires prévisionnels, rembourser les emprunts contractes dans les délais convenus

c)-Chiffres d'affaires prévisionnels annuel : DA

les élements	Année 1	Année 2	Année 3	Année 4	Année 5
capacité de production /mois	1000	1000	1000	1000	1000
Nombre de mois /an	12	12	12	12	12
taux de production espére	80%	80%	80%	80%	80%
nombre de produits	9600	9600	9600	9600	9600
Prix Vente	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00
chiffre d'affaire ( )	960 000,00	960 000,00	960 000,00	960 000,00	960 000,00
capacité de production /ans	00	00	00	00	00
Prix Vente	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
chiffre d'affaire( ).	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
chiffre d'affaire total	960 000,00	960 000,00	960 000,00	960 000,00	960 000,00

IV –MOYENS DE PRODUCTION ET ORGANISATION

a)-Moyens humains : 02

b)-Matériel d'exploitation :

Eléments	Nbre	P.Unitaire	Montant HT	Montant TVA		Montant TTC
				Taux	Montant	
EQUIPEMENT	01	341 500,00	341 500,00	17%	58 055,00	399 555,00
FOND DE ROULEMENT	00	0,00	0,00	17%	0,00	0,00
Total			341 500,00		58 055,00	399 555,00

c)-Fournisseurs : 0

d)-Sous traitants :

VI- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

I- STRUCTURE D'INVESTISSEMNET

RUBRIQUES	COUT
FRAIS PRELIMINAIRES	14 894,55
- F G M M C	4 894,55
-Autres	10 000,00
ASSURANCES	10 000,00
EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	399 555,00
EQUIPEMENT	399 555,00
FONDS DE ROULEMENT	0,00
TOTAL	424 449,55

II- STRUCTURE DE FINANCEMENT

RUBRIQUES	TAUX	MONTANT EN DA
Cout de financement du projet	100%	**399 555,00**
Apports du promoteur en numéraires	3%	11 986,65
Prêt non rémunérer (PNR) Angem	27%	107 879,85
Emprunt bancaire	70%	279 688,50

AVIS DE L'ACCOMPAGNATEUR :

Accordé : [X]
Non accordé : [ ]

Signature.

VISA DU COORDINATEUR

oui	X
non	

FAIT AMansoura LE : 25/08/2009

STRUCTURE DE FINACEMENT :

RUBRIQUE	TAUX PARTICP	MONTANTS
Apport personnel	3%	11 986,65
PNR (ANGEM)	27%	107 879,85
CREDIT BANCAIRE	70%	279 688,50
TOTAL	100%	**399 555,00**

NOM: EP. ********
PRENOM: ********
MONTANT DU PROJET A REALISE: **399 555,00 DA**
NATURE DE PROJET: **pain traditionel**

TABLEAU D'MORTISSEMENT DE CREDIT BANCAIRE :

Montant du crédit : **279 688,50 DA**
Durée du crédit par ans: **05 ans**
Taux de crédit bancaire: **6,00%**
Taux de bonification: **80%**

ANNEES	MONTANT INTIAL	INT BANCAIRE	INT BONIFIES	INT A PAYER	T.V.A SUR INT	AMORT CONSTANT	ANNUITE	FGMMC
ANNEE 1	279 688,50	16 781,31	13 425,05	3 356,26	2 852,82		3 926,83	1 398,44
ANNEE 2	279 688,50	16 781,31	13 425,05	3 356,26	2 852,82	69 922,13	73 848,95	1 398,44
ANNEE 3	209 766,38	12 585,98	10 068,79	2 517,20	2 139,62	69 922,13	72 867,24	1 048,83
ANNEE 4	139 844,25	8 390,66	6 712,52	1 678,13	1 426,41	69 922,13	71 885,54	699,22
ANNEE 5	69 922,13	4 195,33	3 356,26	839,07	713,21	69 922,13	70 903,83	349,61
TOTAL	/	58 734,59	46 987,67	11 746,92	9 984,88	279 688,50	293 432,39	4 894,55

ANNEES	T.V.A SUR INT BONIFIES	T.V.A SUR INT A PEYER
ANNEE 1	2 282,26	570,56
ANNEE 2	2 282,26	570,56
ANNEE 3	1 711,69	427,92
ANNEE 4	1 141,13	285,28
ANNEE 5	570,56	142,64
TOTAL	7 987,90	1 996,98

BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
2- INVESTISSEMENT			
-FRAIS PRELIMINAIRES	14 894,55		
-ASSURANCES	10 000,00	***1-FONDS PROPRES***	
-EQUIPEMENTS DE PRODUCTION	399 555,00	-Apports personnel	36 881,20
-		-	
3-STOKS		-	
-MATIERES PREMIERES	0,00	***5- DETTES D'INVESTISSEMNET***	
4- CREANCES		-EMPRUNTS BANCAIRES	279 688,50
-Banque	0,00	-AUTRES EMPRUNTS (ANGEM)	107 879,85
-CAISSE		-	
TOTAL	424 449,55	TOTAL	424 449,55

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS - PREVISIONNELS

N°	DESIGNATION DES COMPTES	1 ere ANNEE		2eme ANNEE		3eme ANNEE	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
70	Ventes de marchandises						
60	Marchandises consomme						
80	**MARGE BRUTE**						
80	Marge brute						
71	Production vendue		960 000,00		960 000,00		960 000,00
74	Prestations fournies						
61	**Mat/Fournitures consommées**	83 911,00		92 302,10		101 532,31	
610	Fournitures cosommées	79 911,00		87 902,10		96 692,31	
611	Fourniture Electricité	4 000,00		4 400,00		4 840,00	
612	Fourniture pharmaceutique	0,00		0,00		0,00	
62	**Services**	18 000,00		19 800,00		21 780,00	
621	Loyer	6 000,00		6 600,00		7 260,00	
622	Autre services	12 000,00		13 200,00		14 520,00	
83	**VALEUR AJOUTEE**		858 089,00		847 897,90		836 687,69
83	Valeur ajoutée		858 089,00		847 897,90		836 687,69
77	Produits divers						
63	Frais de personnel	262 080,00		288 288,00		317 116,80	
635	Cotisations sociales	25 920,00		28 512,00		31 363,20	
64	Impots et taxes	19 200,00		19 200,00		19 200,00	
641	Taxe sur l'activité professionnelle	0,00		0,00		0,00	
648	Autre droits, impôt et taxe	0,00		0,00		0,00	
65	Frais financiers	3 926,83		3 926,83		2 945,12	
66	Frais divers (assurance)	2 000,00		2 000,00		2 000,00	
68	Dot Aux amort et provisions	79 911,00		79 911,00		79 911,00	
83	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		466 051,17		426 060,07		384 151,57
79	Produits Hors exploitation						
69	Charges Hors exploitation						
84	**RESULTAT HORS D'EXPL**		0,00		0,00		0,00
83	Resultat d'exploitation		465 051,17		426 060,07		384 151,57
84	Resultat hors d'exploitation		0,00		0,00		0,00
890	**RESULTAT BRUT DE L'EXERCICE**		465 051,17		426 060,07		384 151,57
889	**Impots sur les bénéfices**		139 515,35		127 818,02		115 245,47
88	**RESULTAT NET**		325 535,82		298 242,05		268 906,10
	Cach flow		405 446,82		378 153,05		348 817,10
	Cach flow Cumules		405 446,82		783 599,87		1 132 416,97

4eme ANNEE		5eme ANNEE	
DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
	960 000,00		960 000,00
111 685,54		122 854,10	
106 361,54		116 997,70	
5 324,00		5 856,40	
0,00		0,00	
23 958,00		26 353,80	
7 986,00		8 784,60	
15 972,00		17 569,20	
	824 356,46		810 792,10
	824 356,46		810 792,10
348 828,48		383 711,33	
34 499,52		37 949,47	
19 200,00		19 200,00	
0,00		0,00	
0,00		0,00	
1 678,13		981,71	
2 000,00		2 000,00	
79 911,00		79 911,00	
	338 239,33		287 038,60
	0,00		0,00
	338 239,33		287 038,60
	0,00		0,00
	338 239,33		287 038,60
	101 471,80		86 111,58
	236 767,53		200 927,02
	316 678,53		280 838,02
	1 449 095,50		1 729 933,52

BILAN PREVISIONNEL SUR 5 ANS

	1 ere ANNEE			2 ere ANNEE			3 ere ANNEE		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS									
Frais preliminaires	24 884,62	4 976,92	19 907,70	19 907,70	4 976,92	14 930,77	14 930,77	4 976,92	9 953,85
Equip production	399 555,00	79 911,00	319 644,00	319 644,00	79 911,00	239 733,00	239 733,00	79 911,00	159 822,00
Amenagement									
Autres									
3-STOKS									
Matieres et fournitures									
4-CREANCES									
Banque	0,00		313 962,96	313 962,96		638 015,70	638 015,70		836 345,26
Caisse			78 490,74	78 490,74		159 503,92	159 503,92		209 086,31
TOTAL	424 439,62		732 005,40	732 005,40		1 052 183,39	1 052 183,39		1 215 207,42
PASSIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
1-FONDS PROPRES	36 881,20		36 881,20	36 881,20		362 417,02	362 417,02		788 477,09
Resultat en int d'mv				325 535,82			426 060,07		
5-DETTES									
Emprunt bancaires	279 688,50		279 688,50	279 688,50		209 766,38	209 766,38		139 844,25
Autres emprunt(ANGEM)	107 879,85		89 899,88	89 899,88		53 939,93	53 939,93		17 979,98
Detention pour compte									
Dettes fournisseurs									
RESULTATS			325 535,82			426 060,07			268 906,10
TOTAL	424 449,55		732 005,40	732 005,40		1 052 183,39	1 052 183,39		1 215 207,42

BILAN PREVISIONNEL SUR 5 ANS

	4 ere ANNEE			5 ere ANNEE		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS						
Frais préliminaires	9 953,85	4 976,92	4 976,92	4 976,92	4 976,92	0,00
Equip production	159 822,00	79 911,00	79 911,00	79 911,00	79 911,00	0,00
Amenagement						
Autres						
3-STOKS						
Matieres et fourniture						
Banque						
4-CREANCES						
Banque	836 345,26		1 023 347,94	1 023 347,94		1 196 062,19
Caisse	209 086,31		255 836,98	255 836,98		299 015,55
TOTAL	1 215 207,42		1 364 072,85	1 364 072,85		1 495 077,74
PASSIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
1-FONDS PROPRES	788 477,09		1 057 383,19	1 057 383,19		1 294 150,72
Resultat en int d'inv	268 906,10			236 767,53		
5-DETTES						
Emprunt bancaires	139 844,25		69 922,13	69 922,13		0,00
Autres emprunt(ANGEM)	17 979,98		0,00	0,00		0,00
Dettes fournisseurs						
Détention pour compte						
RESULTATS			236 767,53			200 927,02
TOTAL	1 215 207,42		1 364 072,85	1 364 072,85		1 495 077,74